النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 14 ربيع أول 1427هـ الموافق 12 ابريل 2006 العدد (50) Wed. 14/3/1427 - 12 Apr. 2006 No. (50) 30 ريالاً 12 صفحة

6 قتلى في حريق التهم محل مفروشات

لقي ستة اشخاص بينهم طفل مصرعهم إثر اندلاع حريق في أحد محلات المفروشات الكبيرة في شارع (20) المتفرع من شارع هائل بأمانة العاصمة.

الحريق الذي اندلع الساعة الثانية والنصف من فجر أمس الثلاثاء، إلتهم كافة محتويات المحل التي قدَّر أقارب المالك لـ«النداء» انها تبلغ (80) مليون ريال..

«النداء» تواجدت في في اللحظات الأولى للحريق، إلا أن اجهزة الامن منعتها من التصوير لأسباب لم تبدها. وأكد شهود عيان مشاهدتهم لأدخنة النيران المتصاعدة من داخل محلات «العزي»، المكونة من اربع فتحات كلها تطل على الشارع الرئيسي.

التتمة في الصفحة 4

ضبط(9000) ملصق لأدوية مزورة في أحد فنادق العاصمة

■ بشير السيد

ما تزال «مافيا» تزوير الأدوية تضخ سمومها إلى رفوف الصيدليات. فيما جهود متواضعة تبذل لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.

(9000) ملصق، لأربعة اصناف من الأدوية المهمة ضبطت في إحدى غرف فندق بأمانة العاصمة، فجر الجمعة الماضية، إلى جانب ستة اصناف دوائية مزورة جاهزة للبيع بكميات كبيرة.

وأكدت مصادر لـ«النداء» أن لجنة من الرقابة والتفتيش في وزارة الصحة، وأفراد من البحث الجنائي قاموا بضبط اثنين من الباعة المتجولين، في الساعات الاولى من فجر الجمعة الماضية عند قيامهما بتسليم كمية من تلك الادوية لإحدى الصيدليات.

واضافت أن البائعين المحتجزين رهن التحقيق في إدارة البحث الجنائي بأمانة العاصمة، اعترفا للأجهزة الامنية عن المكان الذي يستخدمانه كوكر لتزوير الادوية، المتمثل حسب المصدر بغرف في احد الفنادق الكائنة في شارع تعز -«مديرية السبعين.

وأوضحت أن الملصقات التي ضبطت بأسماء ادوية حقيقية بعلاماتها التجارية وختوم وكلائها في اليمن ألصقت على عبوات من الادوية العادية التي غالبها تعد مضادات حيوية لا يتجاوز ثمنها الخمسين ريالاً.

واشارت إلى أن الادوية المزورة تستخدم لعلاج المصابين بالامراض الخطيرة كـ«رومتيزم القلب» وكذلك بعد اجراء العمليات الجراحية الكبيرة لالتئام الجراح.

واعرب عدد من الصيادلة عن مخاوفهم إزاء هذه الظاهرة الخطيرة التي -حسب قولهم- تعد خيانة علمية، وكارثة انسانية تهدد حياة آلاف المرضى. وقالوا إن وصول درجة التزوير إلى هذا الحجم

التتمة في الصفحة 4

الجهاز المركزي يبحث عن (22.5) مليون ريال في حوض صنعاء

■ «النداء» - خاص:

اكدت رسالة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كانت نشرتها صحيفة «النداء» في عدد سابق عن فساد مالي في مشروع إدارة حوض صنعاء.

الرسالة التي حصلت «النداء» على نسخة، وجهت إلى وزير المياه والبيئة أكدت على ضرورة استقطاع مبلغ (22.452.672) ريالاً ما يعادل (121.680) دولاراً من اول مستخلص تقدمه الشركة الحائزة على المناقصة رقم (003) لسنة 2005م بشأن حفر (3) آبار استكشافية بحوض صنعاء.

وكان الجهاز لاحظ أثناء المراجعة الاولية لإجراءات المناقصة قيام ادارة مشروع حوض صنعاء بالتعاقد مع شركة الموارد المائية والتنمية بتاريخ 2005/8/24م بقيمة تعاقدية بمبلغ (449.073.450) ريالاً، ما يعادل (2.433.600) دولار، دون التخفيض بنسبة (5٪) من قيمة العطاء الذي قدمته الشركة المتعاقد معها. واشارت الرسالة إلى أن الـ(5٪) التي كان من المفترض تنزيلها تبلغ (22.452.672) ريالاً، سبق للشركة المنفذة الموافقة على خصمها بموجب مذكرتها الموجهة إلى ادارة المشروع برقم (167/50) وتاريخ 2005/3/22م، وهي المذكرة التي كانت الصحيفة استندت اليها فيما اوردته في خبرها في حينه.

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في رسالته الاخيرة رقم (987) بتاريخ 2006/3/23م اكد على ضرورة استقطاع المبلغ المذكور من اول مستخلص تقدمه الشركة المنفذة، واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة حيال المتسببين.

مصادر «النداء» كانت اشارت ان المبلغ المذكور خصم دون ادراجه في العقد، حتى يتم التحايل عليه بأخذه دون اظهاره في الحسابات، وهو ما كشفه الجهاز من خلال مذكرة الشركة المنفذة -المشار إلى رقمها عاليه- وذكرت فيها استعدادها خصم (5٪) من المبلغ الاجمالي.

ياسين سعيد نعمان يستدعي الطالب الذي كانه في ثانوية عدن

●

نبيل الصوفي يتساءل: لماذا يقود التوجيه المعنوي الحملة ضد نقابة الصحفيين!

البرلمان يلزم الحكومة إطلاق سراح الدراجات النارية

تظاهر اصحاب الدراجات النارية امام مجلس النواب، يوم الاثنين، للمطالبة برفع الظلم عنهم واطلاق سراح دراجاتهم المحتجزة في ادارة المرور منذ 6 شهور.

اكثر من 20 منظمة غير حكومية انضمت إلى التظاهرة في خطوة تضامنية لافتة، ووجهت رسالة إلى رئيس واعضاء مجلس النواب طالبت بإلغاء القرار الحكومي بمصادرة الدراجات، ووضع حد لمأساة السائقين التي طال أمدها.

رشيدة القيلي -الكاتبة الصحفية المعروفة والمرشحة الرئاسية- ألقت كلمة في التظاهرة وانتقدت فيها تعسف الحكومة ومضايقتها لأصحاب الدراجات وخاطبت المتظاهرين قائلة: «لو أن احد المسؤولين او ابنائهم قام بإنشاء شركة للعمل بالدراجات النارية لاعتبرت خطوة جبارة ولحظيت بالدعم والتأييد».

أثناء التظاهرة التي ردد فيها السائقون هتافات تندد بسياسات الحكومة، خرج مجموعة

التتمة في الصفحة 4

تعديلات دستورية تجعل مجلس الشورى قوة إمداد حكومية في موجهة البرلمان

قدمت الحكومة الاسبوع الماضي مؤشراً إضافياً على «الاصلاح» الذي ترفع لواءه منذ شهور: مشروع تعديلات دستورية يخترع «مجلس أمة» قوامه مجموع اعضاء مجلس النواب والشورى.

دفعت الحكومة، بمشروع التعديلات الى مجلس النواب الاسبوع الماضي. وتظهر ردات الفعل الاولية داخل المجلس عدم استمزاج «نواب الشعب» فكرة ان يشاركهم تمثيل «الأمة» مجلس هجين سيتم تركيبه من اعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، وآخرين ينتخبون بطريقة غير مباشرة بواسطة اعضاء المجالس المحلية في المديريات والمحافظات.

النائب علي ابو حليقه رئيس اللجنة الدستورية في البرلمان اعتبر في تصريحات لمندوب «النداء» استحداث غرفتين تشريعيتين توسيعاً للمشاركة الشعبية وتعزيزاً للبناء المؤسسي لكنه نبه إلى أهمية تجنب وجود تنازع بين الغرفتين (المجلسين) عند نظر مشاريع القوانين.

● ابو حليقة

● شيبان

وإلى الغموض الذي يكتنف آليات دراسة مشاريع القوانين من قبل المجلسين، فإن التعديلات المقترحة تقوم على فكرة المضاربة بين مجلس النواب ومجلس الشورى، متيحاً هامشاً واسعاً للحكومة للتلاعب بهما معاً، واستخدام الثاني كقوة إمداد في مواجهة الأول. الفقرة (د) من مادة مقترحة كبديل عن المادة (125) في الدستور، تنص على ما يلي: في حال وجود خلاف بين الحكومة ومجلس النواب في أي موضوع من المواضيع المطروحة امام المجلس، يحق للحكومة قبل انتهاء مجلس النواب من التصويت ان تطلب عقد اجتماع مشترك للمجلسين لحسم هذا الخلاف».

الفقرة السابقة واحدة من عديد فقرات تفسر على أنها ضربات استباقية ضد مجلس النواب الحالي وأي مجلس نيابي مقبل. وطبق تصريحات أدلى بها النائب (عن تجمع

التتمة في الصفحة 4

الحزب الاشتراكي يدين محاولة استهداف أمينه العام

أدانت الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني محاولة استهداف ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني رئيس مجلس النواب الأسبق.

واعتبرت الأمانة العامة في بيان صادر، الاثنين، أن تهديد الأمين العام بالقتل "يعكس التأثير السلبي للدعاية الرسمية التي تحرض ضد أحزاب المعارضة ورموزها القيادية" ويجسِّد ثقافة الإقصاء والتخوين التي درجت عليها هذه الأجهزة، وذهب ضحيتها خيرة سياسيي ومثقفي الوطن.

وحمَّلت السلطة مسؤولية الحفاظ على حياة

التتمة في الصفحة 4

«الدِّم» يقتل شاباً في تعز

■ كتب - بسام السقاف:

لم يكن المشهد سهلاً على الأم وهي تشاهد، عبر النافذة، ابنها محمد عبدالوارث المسني، من حارة المصلي، م/ تعز وهو يسقط مضرجاً بدمائه إثر طلقة رصاص انطلقت من مسدس (ج.د) مخترقة قلبه..؛ أردته قتيلاً- مطلع الاسبوع الماضي.

محمد، الذي كان يستعد لإنهاء دراسته الثانوية لم يكن يعلم أنه سيقتل بسبب «نواب الشعب» الذين لم يُفعِّلوا قانون حمل السلاح حتى اللحظة.

أما الجاني(ج.د) الملقب بـ «الدِّم» ارتكب جريمته البشعة بعد أن رأى على سور مدرسة دار القرآن

التتمة في الصفحة 4

الاضرار الصحية والبيئية للمخلفات الطبية

علي الذبحاني*

المستشفيات والمرافق الصحية ليست دائماً مكان للعلاج؛ فالمخلفات الطبية الناتجة عن العناية الصحة بالمرضى في المستشفيات، أو المخلفات الطبية الناتجة عن عمليات التشخيص أو التحاليل الطبية في المعامل والمختبرات الطبية، تحتوي على كميات كبيرة من المواد الخطرة المعدية ذات الآثار الضارة بالافراد العاملين والمحيطين بهم واحياناً كثيرة بالمرضى انفسهم، فتسبب لهم امراضاً أخرى غير التي دخلوا بسببها.

تبعاً للتقسيم الصادر عن منظمة الصحة العالمية فإن مخلفات الرعاية الصحية تتألف من: مخلفات طبية لها علاقة بتشخيص وعلاج المرضى ومعظمها مخلفات خطرة، مخلفات غير طبية وتشبه في طبيعتها ومكوناتها القمامة العادية كمخلفات المطابخ والمغاسل والمكاتب. وتصنف المنظمة المخلفات الخطرة إلى: مخلفات آلات حادة، المخلفات المرضة (بيئات بكتريا، فيروسات، طفيليات) مخلفات معدية، مخلفات كيميائية سائلة وصلبة، مخلفات إشعاعية، ومخلفات صيدلانية وهي مخلفات: أقسام العمليات، بنوك الدم، المختبرات، غرف الاشعة، أقسام المرضى، العيادات الخارجية، ثلاجات الموتى، والصيدليات.

وتحتوي هذه المخلفات على مواد معدية من ميكروبات وفيروسات سريعة الانتشار، ومواد حادة ملوثة بسوائل المرضى وايضاً لاحتوائها على مواد كيماوية خطرة على الانسان وقد تسبب طفرات وتشوهات للأحياء في البيئة المحيطة.

ويعتبر الاطباء، والممرضات والطاقم الطبي المساعد والعاملون في المرافق الصحية إضافة إلى المرضى والزائرين والعاملين على التخلص من تلك النفايات في المقالب والمحارق العامة، من أكثر الاشخاص عرضة للإصابة.

اشارت نتائج بعض الدراسات والمسوحات الميدانية التي قامت بها الهيئة العامة لحماية البيئة وأمانة العاصمة حول المخلفات الطبية والصحية للمنشآت الصحية إلى عدم وجود نظام مستقل لإدارة هذه المخلفات في امانة العاصمة.

يتم التعامل مع المخلفات الطبية والصحية من خلال شركات خاصة غير متخصصة في مجال إدارة المخلفات الخطرة إضافة إلى أنه لا يتم فرز وتصنيف المخلفات الطبية الخطرة بشكل مستقل وإنما يتم جمعها مع بقية المخلفات كما يتم التخلص من المخلفات الكيميائية والاشعاعية بتصريفها ضمن الشبكة العامة للصرف الصحي أو ضمن الحفر الامتصاصية (البيارات الخاصة بكل منشأة)، ناهيك عن مخلفات المنشآت التعليمية والمدارس والمعاهد والكليات والمختبرات الصحية وهيئات المواصفات والمقاييس.

وقد حُددت المشاكل التي تواجه الإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة، ومنها: عدم توافر بيانات كاملة عن كميات وخصائص المخلفات الخطرة المتولدة من المصادر المختلفة، وخلط المخلفات الخطرة مع المخلفات الاخرى لعدم وجود نظم مستقلة لكل منها؛ مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة وزيادة احتمالات تلوث مواقع التخلص من هذه المخلفات (مقالب القمامة). وكذلك عدم وجود دراسات تفصيلية على مستوى المنشآت تحدد حجم التلوث وآثاره، إضافة إلى نقص الوعي بهذه المخلفات وكيفية التعامل معها على كافة المستويات.

لقد أثبتت الخبرات السابقة وتجارب الدول الاخرى أن انشاء نظام مستدام لا بد وأن يرتكز على سياسات وطنية ومعلنة ومبادئ اساسية تمثل اسس العمل على المستوى الوطني تترجم وتحكم باطار تشريعي ملزم يحدد اصول الممارسات وعلاقات الارتباط وسبل الرقابة والمحاسبة وسياسة عملية تنفيذ الانشطة وبحكم كل ذلك مقومات فنية ومؤسسية تنظيمية وقدرات بشرية تستطيع انجاز الاعمال بفاعلية وكفاءة، ومجتمع واع قادر على المشاركة والتنفيذ، بالاضافة إلى تمويل كاف لتغطية مختلف اوجه الإنفاق اللازمة.

* مدير وحدة السموم والنفايات الخطرة في الهيئة العامة للبيئة

كثرت في الآونة الاخيرة وبشكل ملحوظ محطات مياه الشرب المعبأة والمعالجة جزئياً تحت مسميات مختلفة في توجه للاستثمار في هذا الجانب، وفي غياب واضح للرقابة والشروط والمقاييس المحددة لمثل هذه المحطات حيث وصلت إلى (٧٠) محطة في أمانة العاصمة وحدها.

■ بشرى العنسي

محطات لضخ السموم إلى المنازل.. ولوائح حبيسة الادراج

وضع المحطات

احتوت اللائحة رقم (111) لسنة 2001م، على عدد كبير من الاشتراطات الصحية لمحطات المياه المعالجة جزئياً والمتضمنة: اشتراطات خاصة بالمحل، اشتراطات خاصة بنظافة العمال، اشتراطات خاصة بالمياه المعالجة وبطريقة المعالجة، اشتراطات خاصة بسيارات النقل، وغيرها من الاشتراطات الاخرى. إلا أن الوضع في أغلب تلك المحطات مزرٍ للغاية بدءاً بنظافة المحطة والعمال وصولاً إلى المياه التي تباع للمستهلكين.

تحتوي المياه قبل المعالجة على نوعين من الملوثات: ملوثات فيزيائية وهي مواد لا تتحلل كالغبار والطين وتزال من خلال المرشحات «الفلترات». وملوثات كيميائية وهذه لابد من معالجتها.

إضافة إلى التلوث الميكروبيولوجي (تلوث جرثومي) وتتم المعالجة في المحطات إما بالاشعة الفوق بنفسجية أو بالأوزون او الكلور وهو اخطر انواع المعالجات كونه يحتاج إلى دقة كبيرة في استخدامه وإلى نسب معينة تضاف إلى المياه المراد معالجتها، وكثير من العمال واصحاب المحطات تنقصهم الخبرة في كيفية استخدامه حيث زيادته تؤدي إلى تغيير طعم الماء. كما أن البعض لديهم حساسية من الكلور ويؤثر ايضاً على المرضى بالكلى إضافة إلى أنه اذا حصل تلوث عضوي في المياه وفي مركب الامونيا فإنه يتفاعل مع الكلور مكوناً مواد مسرطنة لذلك لابد من وجود متخصصين في المحطات لتفادي اي مشكلة اوتلوث يمكن أن يحصل، حسب ما جاء في كلام الدكتور فضل النزيلي رئيس قسم التدريب في مركز المياه والبيئة جامعة صنعاء.

بينما اكد الدكتور محمد الاصبحي مدير مكتب صحة البيئة لـ«النداء» بأنه تم عمل عدد من دورات التدريب للعاملين في المحطات بكيفية استخدام الكلور وتحديد نسبته إلا أن هناك مشكلة، فبعد تدريبهم بفترة يُستبدل العامل بآخر واصحاب المحطات يكتفون بالعمال العاديين بدلاً من الخبراء والمختصين لان رواتبهم اقل. موضحاً أن (75٪) من المحطات تعالج المياه بالطرق المتقدمة وسيتم إلزام بقية المحطات باستخدام الاشعة فوق النفسجية والاوزون بدلاً من الكلور.

عملية نقل المياه المعبأة

توزع المياه التي تدعى «صالحة للشرب» إلى المحلات والبقالات على سيارات وعربيات مكشوفة بطريقة مخالفة لاشتراطات النقل حيث تتعرض «دبات» المياه البلاستيكية لحرارة الشمس مما يؤدي إلى تغير طعم ورائحة الماء.

إضافة لتعرض العبوات للاتربة خلال تنقلها من منطقة إلى أخرى فتكتسب اللون الاصفر بدلاً من لونها الطبيعي ويعاد تعبئتها واستخدامها اكثر من مرة لتصل المياه في النهاية إلى المستهلك مسببة له المرض بدلاً من إرواء عطشه.

صاحب إحدى البقالات قال لـ«النداء»: «كان زبائني يشتكون دائماً من طعم الماء المتغير ومن الدبات المتسخة فاضطررت إلى تغيير المحطة التي اتعامل معها». في حين ذكرت مستهلكة لمياه الكوثر أن «مذاق الماء غالباً غريب إما كلور أوبترول أو طعمه مثل التراب ولا نقدر في البيت أن نشربه».

مدير صحة البيئة تناول تلك المشاكل بقوله: «نحن بصدد القيام بحملة لمصادرة الدبات غير الصالحة للإستخدام والتي تم تلحيمها والتي ليس عليها غطاء محكم بشريط امان، وقد صادرنا خلال الاسبوع الماضي اكثر من عشرة آلاف دبة. أما بالنسبة لعملية النقل فإن الكثيرين يعتمدون على هذه الطريقة في التوزيع، ومعالجة اي ظاهرة سلبية تحتاج إلى وقت، ومع تكرار المصادرة سيلتزم الموزعون بالشروط». مضيفاً أن كثيراً من المحطات تكون ملتزمة بكل الشروط الصحية المحددة في اللائحة حال فتحها إلا أن التقاعس يأتي بعد مرور فترة على فتحها؛ «لذلك نقوم بنزول مفاجئ للمحطات وفي حالة وجود مخالفة يحرر محظر ضبط بذلك ويرفع المخالف للنيابة وقد يحال إلى محكمة المخالفات التي تصدر الحكم إما بإغلاقها نهائياً أو مؤقتاً لحين استيفاء الشروط»، مؤكداً أنه تم إغلاق عشر محطات إغلاقاً مؤقتاً خلال الاسبوع الماضي.

ما تزال المشكلة قائمة وتحتاج إلى اهتمام وحزم أكبر؛ كونها تتعلق بالملايين ممن هم تحت رحمة مجموعة من المستثمرين الذين كل همهم جمع المال على حساب صحة المستهلك ولتبقى القوانين واللوائح الملزمة حبراً على ورق نجدها عندما نريد قراءتها فقط اما كتطبيق لما وضعت لأجله فذلك من الحالات النادرة.

سقطرى تطرق بوابة التراث العالمي لليونسكو

■ علي علوي

تزايدت عقارب الساعة واقترب موعد قرع أجراس اليونسكو معلنة إستقبال ضيفها الجديد جزيرة سقطرى التي ستدخل في قائمة التراث العالمي؛ فالجزيرة التي تعتبر رابع جزيرة في العالم بالنسبة للتنوع الحيوي حيث يوجد بها 30٪ من النباتات المتوطنة و12 من الطيور والزواحف وفيها اكثر من 70٪ من الحشرات وهناك اكتشافات لأعداد مهولة في حال توافرت الدراسة الدقيقة والامكانات.

سقطرى، التي اعلنت في العام 2001 – 2002م كمحمية المحيط والانسان، فيها عادات وتقاليد وتناسق مع البيئة وهي أول محمية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية وهي الآن تقدم كمحمية طبيعية للتراث العالمي. وهذا يعطي البلد سمعة كبيرة ويعمل على توافد المانحين والمهتمين ليأتي دعم البرامج والمنظمات الدولية.

ولقد سادت جزيرة سقطرى خطوات عدة إلى أن اصبحت على عتبة العالمية فالبداية كانت في السبعينيات حيث توجه الاهتمام بالجزيرة من قبل العلماء والباحثين وتوجهوا لدراستها والحفاظ عليها. وفي بداية الثمانينيات بدأت الحكومة تتلقى تقارير لمختصين تطالب بالاهتمام بجزيرة سقطرى، منهم الدكتور عبدالكريم ناشر. ومع اعلان الحكومة دخولها ضمن قائمة المحميات الطبيعية وطلب المساعدة عبر الامم المتحدة وضعت خطة ادارية لجزيرة سقطرى. وبدأ العمل المنظم في 98م ثم تلاه القرار الجمهوري رقم 275 لسنة 2000م الذي اتى مكملاً لتلك الخطوات، وبهذا اعتبرت محمية سقطرى هي الوحيدة التي تم وضع خطة عمل فيها ونفذت على الواقع. وعلى هذا الاساس، تم تفعيل العمل في المحميات وكان التنظيم مميزاً وبارزاً. وظهرت آثار تلك السنوات حالياً من خلال تحديد اماكن المحميات ومحظوراتها وتمت الدراسة بأسلوب علمي للأحياء الموجودة ونظمت السياحة البيئية والرعي وغيرها.

وها نحن ننتظر تقرير الخبير الايطالي إدوارد زاندي والذي سيمنح سقطرى بطاقة التأهل إلى قائمة اليونسكو وهو ما ستحدده الايام القليلة القادمة.

أهالي إب تحت تهديد المناشير والأتربة

■ إب - ابراهيم البعداني

تحولت العديد من الحارات السكنية في مدينة إب إلى أماكن لبيع «الخرصانة» ومصانع لانتاج «البلوك» ومناشير لقطع الأحجار. الأمر الذي أدى إلى تذمر آلاف المواطنين من سكان المدينة بسبب الأضرار التي لحقت بهم جراء وجود وانتشار هذه الاماكن جوار المنازل والمدارس والمستشفيات والأماكن العامة، ويجب على السلطات المحلية العمل على نقلها إلى خارج المدنية.

وتتسبب هذه الاماكن، خاصة ما يسمى بـ«المنياس» (مكان تجميع وبيع الخرصانة) بالعديد من المشاكل والاضرار التي تؤثر على البيئة، منها:

– إثارة كميات كبيرة من الاتربة، الأمر الذي يتسبب في حدوث اضرار في الجهاز التنفسي، وخاصة عند الاطفال، بالإضافة إلى تأثيرات على نظافة المنازل والبيئة المحيطة، وتعطيل الاجهزة المنزلية.

– كما أن ذلك اصبح مصدراً لتجمع الاتربة والاوساخ، مما يعيق اعمال النظافة التي يقوم بها عمال النظافة التابعون لصندوق النظافة والتحسين.

– الضجيج والازعاج الدائم ليلاً ونهاراً وبشكل مستمر، والذي تحدثه الآلات الثقيلة وآلات مصانع البلوك ومناشير قطع الاحجار.

– الخوف الدائم على الاطفال اثناء خروجهم للمدارس أو اللعب، من تعرضهم لأي مكروه بسبب وسائل النقل الثقيلة الموجودة في هذه الاماكن دائمة الحركة، كما أن وجود وسائل النقل الكبيرة يؤدي إلى تخريب وتكسير الطرقات في مداخل الحارات التي تم اصلاحها مؤخراً.

– كما أن المخلفات السائلة التي تخلفها مناشير قطع الاحجار تختلط بالمياه الجوفية وسبب ذلك في تلوث المياه في كثير من الآبار، ناهيك عن تعرض بعض المزروعات للإتلاف بسبب تسرب هذه المواد إلى المزارع.

– كذلك إنعدام الهواء النقي بسبب اختلاطه بالاتربة المتطايرة.

ياسين سعيد نعمان يستدعي الطالب الذي كانه في ثانوية عدن:

إنتقد الأستاذ «مكايفر» تاجر البندقية فأشاع زميلي المجتهد أنه من أصل يهودي

كان السيد «**مكايفر**» مدرس الأدب الانجليزي في ثانوية عدن عام 1964م، والأسكتلندي الأصل، كثيراً ما يعلن انحيازه للكاتب الانجليزي «شارلس ديكنز» عندما تجرى المقارنة مع كتاب آخرين بمن فيهم «شكسبير»؛ فـ «ديكنز» في نظره أكثرهم التصاقاً بهموم الطبقات الشعبية وهموم قاع المجتمع الإنجليزي. وكان يعرِّض بـ«شكسبير» في «تاجر البندقية» ولا يتردد في وصفها بأنها «فانتازيا» تجسد النظرة العرقية في صورة ساذجة تلبي حاجة المزاج العام السائد إلى إدانة المنبوذين باستخدام الخيال على حساب الواقعية، التي تجعل الأدب رفيعاً وراقياً، وذلك في إشارة واضحة إلى الشرط الذي وضعه التاجر اليهودي «شالوك» لاسترداد دينه من المدين.

وربما كان اشمئزازه من المسلك الانساني البغيض، الذي صوره الكاتب لذلك التاجر اليهودي الجشع، ينم عن اعتقاد جازم لديه بأهمية أن يتوافق خيال الكاتب المبدع مع الأحداث التي يمكن أن تتحقق في الواقع. وكنا لا نجادله كثيراً في مقارناته النقدية إلا في حدود معرفتنا البسيطة، وبما يتفق مع قناعاتنا الراسخة بأن «تاجر البندقية» صورة رمزية لظاهرة لم تعشها أوروبا فقط، وإنما عاشتها ايضاً مجتمعاتنا الشرقية حيث كان اليهود، مثلاً، يسيطرون على تجارة الفضة ومشغولاتها في معظم أنحاء اليمن. وكنا نسوق له أمثلة لوقائع حدثت في بعض قرى اليمن حيث كان تجار الفضة اليهود يجوبون القرى حاملين مشغولاتهم الفضية في «شوالات» على ظهورهم. وكانوا على الرغم من مظهرهم البائس، يجسدون بسلوكهم المضمون الذي استهدفته «تاجر البندقية»؛ فهم يستغلون الشغف الكبير الذي تبديه المرأة في تلك القرى تجاه المشغولات الفضية بما يترتب عليه في كثير من الأحيان من تحفز لبيع البقرة لدفع الثمن، أو الاستدانة الربوية من نفس البائع، وغير ذلك من الحوادث التي غالباً ما كانت تغرق البيت في ديون تنتهي بخرابه.

إلا أن الشيء الملفت للانتباه هو أنه رغم محاولاتهم المتكررة تقديم عروض مغرية تارة، وممارسة الضغوط لرفع الديون الربوية تارة أخرى، لشراء الارض الزراعية في تلك القرى، فقد كان الأهالي بصورة عامة وحاسمة يرفضون تلك العروض لأسباب تعود إلى اعتقاد جازم بعدم جواز تملك اليهود لأراضي المسلمين، ناهيك عن اعتبارات اجتماعية لا يتردد اليهود أنفسهم في القبول، بل والتمسك، بها حينما كانوا يميزون انفسهم بحرف معينة مثل التجارة، بما في ذلك المعاملات الربوية، والطرب، والحدادة، وصياغة الفضة والحلي. أما اهتمامهم بشراء الاراضي فلم يكن بهدف زراعتها مباشرة، من قبلهم، بل لبناء كيان اجتماعي يستخدم عدداً من الفلاحين المستأجرين للارض بنظام المحاصصة الذي يجعل الفلاح مثقلاً بالدين الذي لا يرحم.

كان عدد منا، ممن انحدروا من تلك القرى، قد تبرعوا بسرد حكايات متنوعة في هذا السياق الذي استقر معه الاعتقاد الراسخ في الأعماق بأن بشاعة السلوك لا تخلو من دوافع فطرية، حتى لو اتهمنا استاذنا بـ«العرقية»؛ فقد كان كتاب «إدفع دولارا واقتل عربياً» بالنسبة لنا في تلك الأيام مخزن المصطلحات والتعبيرات التي نستمد منها قوة الحجة في التمسك بالاعتقاد.

وبالطبع، فإن بعضاً من حكاياتنا لم تكن تمر بدون تعليقات قاسية من قبل السيد «**مكايفر**» تنم في بعض الأحيان عن سخرية... ربما لاعتقاده بأنها تعبير عن سلاح الاسطورة الخالد الذي يتصدى لحقائق التاريخ حينما تتكسر عضلات الإنسان أمام عنادها وتفشل في صياغتها في الواقع. هكذا كان السيد «**مكايفر**» يعبر عن نفسه، ولم ينتبه إلا وقد لفته إشاعات من مثل ذلك النوع الذي يخترق الوجدان ويحيِّد العقل. فقد اجتهد أحد زملائنا «المجتهدين» في التنقيب عن اصوله. فإلى جانب ما عُرف عنه من أنه كان يخدم في جزيرة «فيجي» في المحيط الهادي في جيش صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا حيث أصيب في ساقه اليمنى، وخلَّف ذلك عرجاً ظل يصاحبه طوال حياته، فإن زميلنا «المجتهد» هذا إستطاع بلباقته أن يشيع بين الطلاب أن السيد «**مكايفر**» من أصل يهودي. وكانت هذه الإشاعة، في حالة أنها استقرت كيقين، كفيلة بتدمير مكانته كمدرس في كل مدارس عدن. لكن هذه الإشاعة القاسية لم تستقطب سوى عدد ضئيل من الطلاب. وعلى تفاهة المبررات التي يجندها أصحاب الإشاعة، إلا أن أقواها كان ذلك المبرر ذو الصلة بإصرار السيد «**مكايفر**» القوي على أن «تاجر البندقية» حذلقة تخلو من الواقعية.

ويبدو أنه شعر بالهمس حواليه، وعيون الشك تلفُّه أينما ذهب، فقرر أن يخوض في ما كان يحجم عن الحديث فيه، ويتحدث بلغة مفهومة كي لا يكلفه الإلتزام العلمي، الذي يكتنفه الغموض، سمعته ومكانته عند طلبته. وكان من الواضح أنه بدأ يستوعب عمق المشاعر التي يختزنها الوجدان العربي في الصراع مع اليهود بعد الإحتلال الصهيوني لفلسطين.

وظل هذا الموضوع مثار اهتمامنا حتى التحق بمدرستنا طالبٌ يهودي، كان والده من بقايا التجار اليهود الذين ظلوا في عدن بعد أحداث العنف التي شهدتها ضد اليهود عام 1948. فقد عاد من بريطانيا بعد أن تعثرت دراسته هناك، وكانت جنسية والده البريطانية تمنحه فرصة الإلتحاق بالمدارس الحكومية في عدن. وكانت المصادفة أن استقر به المقام في فصلنا وبجانب زميلنا «المجتهد» الذي راح يتأفف من وجوده بجانبه، لكنه غير قادر على تغيير الوضع.

أدرك استاذنا السيد «**مكايفر**» ببصيرته، وربما لغرض في نفس يعقوب، أهمية إخراج التحفز المخزون في الأعماق من سكونه، ومن حالة الصمت التي تلف الجميع في ردائه، بأن استدعى «بنيامين مرزاحي»، الطالب اليهودي، وزميلنا المجتهد إلىمكتبه لتناول الشاي، وكان قد أضمر شيئاً، فقد طلب منهما أن يكتبا موضوعاً حول تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وقدر لهما وقتاً لا يتجاوز نصف ساعة. فكتب «مرزاحي» أنه لا يعرف ولا يرى سبباً لاقتسام ارض إسرائيل مع العرب، فالعرب لديهم أرض كثيرة، ولا يوجد مع اليهود سوى هذه الارض... فلماذا يجبرون على اقتسامها مع الغير؟! وكتب زميلنا «المجتهد» ما معناه أن بريطانيا هي السبب في تقسيم أرض فلسطين وانتزاع أرض العرب وتسليمها لليهود.

عند هذه النقطة من إكساب التحفز طابع المواجهة الموضوعية بمثل هذا الحوار البسيط، كان استاذنا يحاول أن يحقق إنتقالاً مهماً في مساحة الوعي المضغوط بالموقف الذي تمليه الظروف خارج المعرفة، فقد كانت إجابة الاثنين تعبيراً عن التزام بمثل هذا الموقف. لكن استاذنا الذي كان يدرك ثقل هذاالموقف على الوعي، بدا كما لو أنه يريد أن يخطو نحو مشاعرنا بالرد على الإشاعة التي أصبحت مدرستنا مسكونة بها.. فقال معلقاً على ما كتبه الإثنان: «مسكينة بريطانيا؛ فهي متهمة وملعونة من العرب، وغير مشكورة من اليهود».. ثم أردف: «إذا ظل العرب على حالهم يبحثون عن خصم غير خصمهم الحقيقي فسيخسرون فلسطين كلها.. أما منطق اليهود فإنه يجسد رغبتهم في امتلاك قوتهم الذاتية وستكون القنبلة الذرية بكل تأكيد». لقد حمل تعليقه رسالتين في آن واحد. ولا أتذكر ما إذا كنا قد فهمناهما جيداً، إلا أن ما أتذكره تماماً هو أن زميلنا «المجتهد» كان، بعد ذلك، من أشد المتحمسين في الرد على الإشاعة ومقاومتها حتى أخمدت.

أصبح السيد «**مكايفر**» لا يترك فرصة او مناسبة إلا وتحدث معنا فيها عن فلسطين. وكان ينقل إلينا كثيراً من الاخبار التي كنا نجهلها، ويعرض علينا صوراً فوتوغرافية لمذبحة «ديرياسين»، وشتات الاطفال والنساء في مخيمات اللاجئين. وينتقد تقاعس العرب عن دعم إخوانهم الفلسطينيين.. لكنه كان يتكدر كثيراً عندما يتعرض أحد بالنقد أوالتجريح لبريطانيا. وبجانب هذا وذاك، فإن تعاطفه مع العرب لم يكن على حساب إحترامه لليهود. فقد كان يجسد الشخصية الانجليزية التقليدية التي تستوعب المواقف المتناقضة بحسابات دقيقة ومتوازنة، فهو متعاطف مع العرب لكنه لم يكن ضد اليهود. وكانت له فلسفته التي لا تخلو من تجليات صوفية. فعندما كان ينصرف بموقفه خارج دائرة الإحراج، يردد العبارة الشهيرة لديكنز: «إبحثوا عن الإجابات غير المباشرة للأسئلة المباشرة». وكان يقول: «الحياة لها سرها الذي يتعين عليك أن تفتش عنه في كل عمل تقوم به ولا ترضى عنه».

كان حماسنا كبيراً، ولكن معارفنا لا تؤهلنا لمناقشات تفصيلية. وعلى الرغم من أن الفكر القومي، على تنوعه، كان قد استقطب الكثيرين، إلا أن الجمود والانغلاق كثيراً ما أضفى على الخلافات روحاً عدمية ترفض الرأي الآخر أياً كانت وجاهته، لينعكس هذا الوضع في معارف محصورة ومقيدة، ويتجسد في معارك لا تنتهي.

في تلك الأيام كانت عدن تشتعل تحت أقدام الانجليز... لكن السيد «**مكايفر**» كان يتجنب الحديث في ذلك. وحتى بعد أن كسب ودنا، لم يكن يظهر رغبة ملحة في الحديث إلا حينما يبحث عن إجابات عن الخلافات بين المنظمات السياسية والاحزاب، التي كانت تتجلى في مناقشات الطلبة حول مشروع الاتحاد الفيدرالي لعدن والإمارات الجنوبية، والاستقلال والوحدة اليمنية، مقاطعة الانتخابات التشريعية، الاضرابات الطلابية والعمالية... كان يكتفي بتوجيه الاسئلة، غير أن أسئلته كانت تحمل في كثير من الاوقات إجابات غير مباشرة لا ترضي الكثيرين، فيتوقف عن الحديث ويعود إلى الدرس، أو يعاود الحديث عن فلسطين؛ حيث لا يجد في الحديث عنها ما يثير حفيظة احد... فالجميع يلتقون هنا عندما يكون خلافهم دامياً في دوائر أخرى ومنها الوطن.

إلى أن جاء في أحد الأيام إلىالمدرسة وقد حطمت حجارة المتظاهرين زجاج سيارته «الأوستن»، وكان ذلك في نهاية عام 1965. وتحلقنا حوله نطمئن عليه، إلا أنه سبقنا إلى الفصل. وقال لنا: «إكتبوا: أنتم العرب تفضلون تحطيم الرؤوس ولا تلقون بالاً لقراءة ما بداخلها، واليهود يحطمونها ليقرأوا ما بداخلها، أما نحن الإنجليز فتعلمنا كيف نقرأ مابداخلها مع الاحتفاظ بها سليمة».

بعد شهر كان ضمن الذين غادروا عدن من المدنيين الإنجليز على إحدى البواخر التي أبحرت من مدينة التواهي صباح يوم من أيام الشتاء الممطرة الجميلة. كانت السحب تتوج جبال عدن الشاهقة التي تحتضن في جوفها الميناء، وكنا قد عرفنا بموعد سفره من خلال صاحبنا الطالب اليهودي، فقد كان الرعايا الإنجليز يتلقون نشرات دورية تحمل قوائم بأسماء المغادرين وفقاً لبرنامج يعده مكتب المندوب السامي بعدن.

فوجئ بوجودنا على الرصيف، وقد حملنا إليه صورة ملونة لـ «ملاحات عدن» عند الغروب، وأخرى لـ«قلعة صيرة». لم يعلق... لكننا استطعنا أن نقرأ في عينيه حنيناً إلى تلك المدينة التي وهبها الله جمالاً ساحراً مكتنزاً بطبيعة خلابة من ذلك النوع الذي تأوي فيه أمواج البحر إلى مضاجعها عند الصخور النائمة بتحفز عند أقدام الجبال الشاهقة.. وتستريح على رمالها حينما يهدها تعب الرحلة من أعماق المحيط.

أخرج من الجيب الداخلي لسترته ورقة و قدمها إلينا. كانت مكتوبة حديثاً وبقلم سريع ومتعثر، كما بدا من الشطب المتكرر لكلماتها. وكانت كما يبدو مشروع قصيدة شعرية لم تكتمل. وبعد التوديع جلسنا على حافة أحد مقاعد المرفأ نترجم كلماتها، وكانت كما ترجمناها يومذاك:

عدن...
أيتها المدينة الحالمة بغد مجهول
سأرحل عنك على باخرَة
لا تجيد السير إلى الوراء
ولا يعرف ملاحوها
لوعة الفراق عند العاشقين
لا أقول لك وداعاً
فقد تعلمت منك..
كيف استخدم «أهلاً» عند الضرورة.

وفي عام 1988، أي بعد 23سنة من ذلك التاريخ، كنت في إحدى غرف مستشفى «شارينج كروس» في لندن، بعد أربعة أيام من إجراء عملية جراحية. دخل عليَّ رجل يبدو من هيئته أنه يحاور السبعين بروح الشباب، وبيده باقة ورد صغيرة ومظروف. إعتقدت في البداية أنه أخطأ الغرفة، غير أنه تقدم نحو السرير وسلَّم. في لحظة سريعة تراقصت أمامي لمحات من عمر ولى ومعه شريط من ذكريات حفرت في النفس بعناية. كان هو السيد «**مكايفر**»، استاذ الادب الانجليزي في ثانوية عدن. كان يعمل كمتقاعد في سكرتارية القسم الخاص في المستشفى. قال: «مرَّ عليَّ اسمك، وعندما تأكدت من مرافقك أنك التلميذ المشاغب القديم جئت لزيارتك». لم تأخذ منه الأيام كثيراً، لكنه لم يخف دهشته عندما رآني. أخرج من المظروف صوراً قديمة، وأخرى حديثة. كان يسأل عن الزملاء الذين جمعتهم الصور، وكنت أجيب على قدر ما أتذكر أو أعرف. وأظنه استغرب عندما تبين أن معرفتي كانت قليلة جداً بما صاروا عليه. ثم أخرج صورة حديثة لإبنته «روزا» التي تعيش في كندا، ولم يكن قد تزوج يوم رحيله من عدن. ثم صورتين لضابط طيار، إحداهما بجانب طائرة «ميراج» موشحة بنجمة داؤود السداسية، وكانتا للطالب اليهودي «مرزاحي» زميلنا في ثانوية عدن –الذي كتب ذات يوم أنه لا يعرف ولا يرى سبباً لإقتسام اسرائيل مع العرب– فقد ظل على اتصال مع السيد «**مكايفر**» وعرفت منه أنه اشترك في حرب 67 كطيار مساعد في جبهة الاردن، وكان قد غادر عدن في بداية 1966، ثم ضابط طيار في حرب 1973. وألَّف كتاباً عن حياة اليهود في عدن أسماه «الجحيم»، روى فيه عدداً من الوقائع بصورة مجافية للحقيقة، بما في ذلك معاناته الشخصية مع الطلبة العرب وكيف كان يتعرض للضرب والشتم من قبلهم كما زعم. وعندما سألت السيد «**مكايفر**»، فيما بعد، عن رأيه في ذلك.. أجاب: «لو لم يكن يهودياً لقلت إنه كذاب». وبدا لي أن موهبته الفلسفية مازالت تسعفه في اللحظات الحرجة. ثم واصل قائلاً: «هل تعرف ان هناك إعتقاداً عند الكثيرين بأن العرب لا يصدقون إلا الكذب؟» قلت: «كيف؟!». قال: «يهرب العرب من الحقائق كما هي في الواقع الى نقيضها الذي تجسده الرغبات، كما تراها الذات عندما تأنس إلى كل ما يجنبها الصدام والمواجهة». وعندما سألته عن مشروع قصيدته عن عدن وعمَّا إذا كان قد اكملها فيما بعد، اجاب: «واجهت في حياتي، بعد مغادرة عدن، ظروفاً لم تستقر معها المشاعر على حال. ومع ذلك فقد جرت محاولات توقفت بعد 1967.. لأن إيقاع ونظْم القصيدة (Ryhtm) تبدَّل وأخذ مجرى آخر».

منذ عشر سنوات، عرفت من إبنته أنه توفي، وأنه ترك لي رسالة يقول فيها: «أتمنى لو يستطيع العرب أن يصيغوا إستراتيجيتهم للسلام مع إسرائيل في ضوء السياسة التي يعلنها «الليكود» لأنها تجسد الحقائق التي يرى فيها الاسرائيليون –متطرفين وغير متطرفين، دينيون وعلمانيين– مستقبلهم على هذه الأرض.. وهي لا تشذ عما كتبه ذلك الطالب اليهودي في ثانوية عدن قبل عقدين ونيف. وعلى العرب أن يفرقوا بين نعومة الكلمات التي يفاوضهم بها حزب العمل وما يتجسد على الارض من حقائق لا تختلف عن دعاوى الليكود. بذلك فقط، يستطيعون أن يغادروا مأزقاً حقيقياً وضعهم فيه التاريخ».

د. ياسين سعيد نعمان

■ **جاء مكايفر في أحد الأيام إلىالمدرسة وقد حطمت حجارة المتظاهرين زجاج سيارته «الأوستن»، وكان ذلك في نهاية عام 1965. تحلقنا حوله نطمئن عليه، إلا أنه سبقنا إلى الفص وقال لنا اكتبوا: أنتم العرب تفضلون تحطيم الرؤوس ولا تلقون بالاً لقراءة ما بداخلها، واليهود يحطمونها ليقرأوا ما بداخلها، أما نحن الإنجليز فتعلمنا كيف نقرأ مابداخلها مع الاحتفاظ بها سليمة.**

■ **في عام ١٩٨٨ دخل غرفتي في مستشفى «شارنج كروس» رجل يحمل باقة ورد ومظروف (...)، كان السيد مكايفر (...) أخرج صورة لأبنته روزا التي تعيش في كندا، ثم صورتين لضابط طيار يظهر في إحداهما بجانب طائرة ميراج موشحة بنجمة داؤود السداسية، كانتا لـ«مرزاحي» زميلنا في ثانوية عدن.**

محكمة حجة.. إعدام ستة بينهم حدثين

واسرة «العابد» تناشد وزير العدل

ناشدت اسرة «العابد» من أهالي قرية «الشاهل» مديرية «صيبان» محافظة حجة، وزير العدل والنائب العام وكل المنظمات والجهات المعنية بحقوق الانسان، الدفاع عنهم، برفع الانتهاكات والمخالفات الدستورية التي ارتكبت في حقهم من قبل محكمة حجة الابتدائية.

وجاء في مناشدتهم- التي حصلت «النداء» على نسخة منها- «أن محكمة حجة الابتدائية أصدرت حكماً ظالماً بإعدام ستة من اسرة العابد من بينهم حدثين لم يتجاوزا السن القانوني، على خلفية خلاف قبلي على حاجز مائي في المنطقة، قبل عامين، أدى إلى مقتل ضابط كان يرتدي زياً مدنياً.

وطالبت اسرة العابد في مناشدتها بسرعة تدخل الجهات لوقف حكم الإعدام وإعادة النظر في القضية.

«جبلة».. المجلس المحلي وخلافات على الحساب الختامي

■ كتب - ابراهيم البعداني:

رفضت الهيئة الإدارية واعضاء المجلس المحلي بمديرية جبلة م/ إب، التوقيع على الحساب الختامي، الذي تقدم به مدير المديرية إلى المجلس في جلسته السابقة.

حيث قام مدير المديرية بقراءة تقرير الحساب الختامي على اعضاء المجلس المحلي وطلب منهم الموافقة والتوقيع عليه رافضاً تسليم اعضاء المجلس نسخا منه ومن المستخلصات التي تبين كيف تم صرف المبالغ التي تضمنها؛ الأمر الذي اضطر الهيئة الإدارية واعضاء المجلس المحلي لرفض طلب مدير المديرية ومن ثم انسحابهم من الجلسة.

وذكرت مصادر مطلعة لـ«النداء» أن المجلس قام في فترة سابقة بإقرار مبالغ طائلة في مشاريع بعضها تم تنفيذها دون المستوى المطلوب، وأخرى تم نقل اعتمادها إلى مناطق خارج المديرية.

وكان المجلس المحلي قد وجه مذكرة إلى مكتب الاشغال لموافاته بمستخلصات تلك المبالغ التي تضمنها الحساب الختامي.

وذكرت المصادر أنه في حالة عدم تجاوب مكتب الاشغال لطلب المجلس فإنه سيقوم بتكليف لجنة بزيارة تلك المشاريع ورفع تقرير حول وجودها على ارض الواقع ومدى الالتزام بالمعايير والمواصفات.

عمها يهدر دمها

■ محمد عبده ياسين المقطري

بعد ما رحل أبوها تبناها عمها الذي تكفل بتعليمها وكذا عيشها بصورة دائمة وكافية. ليس هذا فحسب بل أخذ يفكر في عقد قرانها بأحد اولاده. بيد أن الفتاة «أ.ع.م» الجامعية والمثقفة كان لها رؤية مغايرة فحالت بدورها دون تحقق رغبة عمها، تارة بدعوى مواصلة الدراسة واخرى بعدم رغبتها في الزواج. وبمرور الايام اتضح انها واقعة في غرام بطله زميل لها في الجامعة تعلقت به فبادلها نفس المشاعر برغم سابق علمها بانه ينتمي إلى أسرة غير مسلمة لكنها مع ذلك بدت واثقة من أن مؤهلها الجامعي. أولا، وحب عمها لها ثانياً، وثقافتها الواسعة ثالثا، ربما يقنع عمها وايضا اسرتها بتحقيق رغبتها. غير أن التعارض بين إرادة الأهل من جهة ورغبة الفتاة اليتيمة من جهة أخرى، سرعان ما تحول إلى مشكلة عصية تسببت في اختفاء الفتاة ثم مغادرتها إلى خارج الوطن بدون علم اهلها وفي مقدمتهم عمها... وإزاء ذلك انتصبت العشيرة معلنة مؤازرتها للعم الجريح الذي حاول البحث عن بلسم فوري يشفي جراحه من ناحية ويؤكد به ايضا صدقية وسرعة استجابته لمطلب العشيرة من ناحية ثانية، فلم يجد في جعبته سوى إهدار دم ابنة اخيه التي آثرت الزواج والعيش مع من احبته عوضاً عن العيش في كنف عمها. في الوقت نفسه اصبحت السلطات المعنية تتعرض لضغوط شتى منها دينية وأخرى اجتماعية وثالثة عشائرية وترمي جميعها إلى البحث عن الفتاة وبالتالي إعادتها إلى اسرتها بغية عقابها عقاباً يجعل منها عبرة لسواها من الفتيات اللواتي اصبحن يتمردن على ذويهن دونما وازع او رادع.

6 قتلى

(تتمة الصفحة الأولى)

وقال الشهود إنهم سمعوا اصوات المستغيثين قبل ان تتفحم جثثهم نهائياً، وكانت محاولتهم توجيه قوات الأمن إلى أماكنهم عبر اطلاق اعيرة نارية أخفقت، وأضاف الشهود ان السنة اللهب بدأت في إحدى فتحات المحل، وأن سيارات الاطفاء التي حضرت بعد نصف ساعة تقريباً وعددها اربع سيارات لم تكن كافية، الامر الذي ادى إلى الاستعانة بوايتات ماء خاصة بمواطنين.

عارف الزراري، احد المتواجدين، قال لـ«النداء» ان اجهزة الأمن عجزت عن فتح ابواب المحلات الكبيرة لتستعين بشدات حديد لاقتلاعها، مشيراً إلى أن سيارات الاطفاء كانت عجزت عن إخماد الحريق كون المواد المحترقة عبارة عن مفروشات سريعة الاشتعال.

ونقلت الجثث إلى المستشفى الجمهوري، ومنعت أجهزة الأمن مندوب «النداء» من تصوير الجثث.

أبلغ شهود عيان «النداء» أن اصوات انفجارات كانت تنطلق بين حين وآخر اعتقد أنها ناتجة عن الاسلاك الكهرباء اثناء الحريق.

وقال مقربون من صاحب المحل انه اسعف بعد أن كان تواجد خارج المحل وهو يشاهده ماتت عليه النار لمحتويات المحل، وقالت إن احد اخوانه كان ضمن من التهمتهم النيران.

وحصلت «النداء» على اسماء الضحايا وهم:
- علي محمود المصباحي (أخو مالك المحل).
- عمار محمد محمد امين (13سنة)
- ابراهيم على كليب (19 سنة)
- الطفل بكر محمد (13 سنة).
- نشطان علي سليمان (60 سنة).
- موسى فارع.

وقالت المصادر أن الأخير كان حل ضيفاً على المتواجدين وكان يعتزم السفر إلى السعودية يوم الحادث.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

ضبط (9000) ملصق

(تتمة الصفحة الأولى)

«يشكك في الوضع الصحي في البلد بصفة عامة، ومهنة الصيدلة بوجه خاص». مشيرين إلى عجز الصيادلة عن إدراك الفوارق بين الادوية المزورة والادوية الحقيقية بسبب التشابه المحكم بينهما.

نائب مدير عام شركة «الرأفة» للأدوية، رأفت ياسين، والذي تعد شركته الوكيل المعتمد في اليمن للادوية التي زُورت، قال إن وجود ملصقات بهذا الحجم يعد مؤشراً خطيراً يجب على الجهات المختصة مواجهته بحزم. معتبراً انها جريمة بشعة شاركت فيها اطراف عدة ابتداء بالتاجر والمطبعة التي طبعت الملصقات، والصيدلية وغياب قوانين الصيدلة واللوائح التفسيرية لها. واوضح ان الادوية التي زورت هي ادوية بالغة الخطورة قد تؤدي إلى وفاة الكثير من المرضى في حال استخدامها.

وأشار في تصريحه إلى أن المصابين بروماتيزم القلب ستتعرض حياتهم للخطر في حالة استخدامهم دواء «الريترفين» المزور، فيما لا تزال المطبعة التي قامت بطباعة الملصقات غير معروفة حتى ساعة كتابة الخبر.

البرلمان يلزم

(تتمة الصفحة الأولى)

من النواب من قاعة المجلس لإبلاغ المتظاهرين بقرار البرلمان بإلزام الحكومة إعادة الدراجات النارية المصادرة إلى أصحابها والسماح لهم بمعاودة العمل.

النائب عبدالرزاق الهجري، عضو كتلة الاصلاح و أحد النواب الذين ابلغوا المتظاهرين بقرار المجلس، ابلغ «النداء» بأن البرلمان شكل لجنة من اعضائه لمتابعة تنفيذ القرار.

جدير بالذكر أن عدد الدراجات المحتجزة يبلغ 1500 دراجة، وقامت إدارة مرور العاصمة في وقت سابق بإتلاف 100 دراجة. وكانت امانة العاصمة قررت مصادرتها الصيف الماضي بذريعة تحسين العاصمة، دون توفير بدائل ملائمة للسائقين واسرهم، والذين يقدر عددهم بـ 20 الف نسمة.

واوضح الهجري أنه في حال عدم تنفيذ الحكومة قرار البرلمان الذي اتخذ بالإجماع، فإن عليها تقديم مبررات ذلك «وإذا لم يقتنع البرلمان بمبررات الحكومة، فإن له الحق في اتخاذ الاجراءات (التي يخوله الدستور اتخاذها)، وصولا إلى سحب الثقة منها».

وسبق للبرلمان أن اوصى الحكومة بمعالجة قضية اصحاب الدراجات وإيجاد الحل المناسب لهم، وتعويضهم التعويض العادل.

الحزب الاشتراكي

(تتمة الصفحة الأولى)

نعمان، مجددة التأكيد بأن محاولة النيل منه تمثل استهدافاً للاستقرار السياسي والاجتماعي.

وأفاد مصدر قيادي في الاشتراكي لـ"النداء" أن احد الاشخاص تهجَّم اثناء مكالمة هاتفية على امين عام الحزب في ساعة متأخرة من ليل الأحد، قبل أن يتوجه إلى منزل الامين العام متوعداً بقتله. وأضاف أن الداخلية حالت دون وصول المعتدي إلى المنزل.

«الدّم» يقتل

(تتمة الصفحة الأولى)

الكريم عبارة سخرية واستهزاء به، فلم يتمالك نفسه وأخرج مسدسه واطلق رصاصة على سور المدرسة. وعندما عرف الجاني ان الاخ الاصغر للمجني عليه هو من كتب تلك العبارات توجه إلى منزله واستدرج محمداً عدة أمتار خارج البيت واطلق رصاصة من مسدسه اخترقت قلبه ففارق إثرها الحياة فيما كانت أم المجني عليه تشاهد الحادثة من نافذة المنزل. فرَّ الجاني إلى منزل وكيل المحافظة وتم تسليمه إلى إدارة أمن المحافظة مساء نفس اليوم.

فيما حمل أهالي حي المصلي مجلس النواب مسؤولية هذه الجريمة وكل الجرائم المشابهة، كونهم لم يفعلوا قانون حمل السلاح لإلزام الحكومة بتطبيقه. وجاء في محاضر اعتراف الجاني (ج.د) أن تصريح حمل السلاح المصروف له من الشرطة العسكرية انتهى قبل ثلاث سنوات.

تعديلات دستورية

(تتمة الصفحة الأولى)

الاصلاح) عبدالكريم شيبان لـ«النداء» فإن التعديلات خطيرة «وتشل عمل مجلس النواب، وتعود بالعمل الديمقراطي سنوات إلى الوراء». وهو أضاف بأن التحسن الطفيف في أداء المجلس لم يرق للحكومة التي تعمل الآن، بواسطة مشروع التعديلات، على تأديبه والحد من سلطاته.

شيبان انتقد الحكومة التي تقدمت بمشروع يكرِّس هيمنة السلطة التنفيذية وحزب المؤتمر الشعبي، عبر السماح لمجلس شورى يعين الرئيس بعض اعضائه وتنتخب السلطة المحلية البعض الآخر، بدلاً من تقديم تعديلات تعزِّز العملية الديمقراطية كتعديل قانون الانتخابات والأخذ بنظام التمثيل النسبي، وتعديل قانون السلطة المحلية بما يعزز صلاحيات المجالس المحلية ويسمح بانتخاب المحافظين ومديري المديريات.

ظاهرياً، يساوي مشروع التعديلات الدستورية بين مجلسي النواب والشورى، لكنه في جوهره يعطي الأفضلية لمجلس الشورى الذي من حقه أن يعطل الأداء في «الغرفة المجاورة» متى شاء هو، أو كلما عنّ ذلك للسلطة التنفيذية صاحبة القرار الفصل في تشكيل وفي تسيير حركته، وإن من بُعد.

وإلى عدم ملاءمته متطلبات الاصلاح الديمقراطي الحقيقي، يتسم مشروع التعديلات بعدم واقعيته، فإطلاقه يجيء في سياق سياسي شديد الحساسية، إن من حيث تأزم العلاقة بين السلطة والمعارضة، أو بسبب دنو موعد الانتخابات الرئاسية والمحلية، كما أن تمريره في مجلس النواب ثم موافقة الشعب عليه، يستلزم تعديلات في تشريعات عديدة أبرزها قوانين الإنتخابات والسلطة المحلية واللائحة الداخلية لمجلس النواب التي صدرت بعد مشقة مطلع العام الجاري.

وإذ قلّل النائب أبو حليقة من أهمية ما يقال من ربط بين مشروع التعديلات الدستورية، والانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة (سبتمر 2006)، فقد قدّر ان مجلس النواب لن يعارض الفكرة من حيث المبدأ قبل أن يستطرد: «إذا كانت التعديلات تأخذ بما هو معمول في الدول الديموقراطية التي تعتمد نظام الغرفتين، فإن المجلس سوف يقرها، مالم فإنه سيعمل على تصويبها».

لكن لزميله في اللجنة عبدالكريم شيبان، تقديراً مختلفاً، فهو يرى في مشروع التعديلات، نوعاً من «التخويف» لمجلس النواب ليقبل «تمرير تعديلات أخرى تريدها السلطة التنفيذية، ولم تفصح عنها بعد».

وكانت شائعة ترددت الأسبوع الماضي عن قيام اعضاء من كتلة المؤتمر بجمع توقيعات لإضافة تعديل إلى المشروع بخفض السن القانونية لمن يتقدم للترشح إلى الرئاسة.

وطبق المشروع فإن مجلس الشورى سيتكون من 151 عضواً (...) غالبيتهم بالانتخاب، فيما «يتولى رئيس الجمهورية تعيين العدد الباقي».

وينص المشروع على أن يتم انتخاب الاعضاء من اجتماعات موسعة لمجموع الاعضاء في المجلس المحلي ومجالس المديريات لكل محافظة، وأن تُمثل كل محافظة بثلاثة اعضاء، احدهم على الأقل إمرأة.

وتقسم اليمن ادارياً إلى 21 محافظة، ما يعني أن تمرير التعديلات سيتطلب زيادة عدد المحافظات إلى 26 على الأقل، لكي يتحقق مبدأ أن يكون أغلبية اعضاء مجلس الشورى منتخبين، علماً بأن المشروع ترك الباب مفتوحاً أمام تحديد قوام نوعي العضوية.

ولا يشترط التعديل أغلبية خاصة لعقد الاجتماعات الموسعة للمجالس المحلية، كما أنه لا يتضمن نصاً انتقالياً يحدد موعد تشكيل مجلس الشورى، وما إذا كان انتخاب السلطة المحلية لجزء من اعضائه سيتم في يوم واحد.

ويشمل المشروع مادة جديدة تحدد الشروط المطلوبة في اعضاء مجلس الشورى، وهي في غالبها مواصفات غير قابلة للضبط، فباستثناء شرط العمر (40 عاماً وما فوق) يورد المشروع ستة مواصفات في الاعضاء، مفتوحة التأويل هي: الخبرة(بكسر الخاء المتوقع أن ترفع مكانا عليا!)؛ الكفاءة الوطنية؛ الشخصيات الاجتماعية؛ وممثلو المجتمع المدني؛ المغتربون في الخارج؛ وغيرهم من رجال الأعمال!

مطلع الاسبوع الجاري تأجلت مناقشة المشروع من حيث المبدأ، ذلك لأن المذكرة التفسيرية المرفقة به لم تعرض على النواب، وفي حال وافق المجلس على المشروع مبدئياً في جلسة لاحقة، فسيتم احالته إلى لجنة خاصة لدراسة وتقديم تقرير بشأنه خلال شهرين، حسبما ينص الدستور.

إلى ذلك، وجهت أحزاب اللقاء المشترك انتقادات حادة لمشروع التعديلات الدستورية، ووصفته بأنه انتكاسة والتفاف على مطالب الإصلاح السياسي والوطني.

مصادر معارضة اعتبرت المشروع عامل تحريف وليس عامل تحفيز للعملية الديمقراطية، ورأت أنه يهدف إلى حرف الأنظار عن عملية تحرير ومراجعة الجداول التي ستبدأ الاسبوع المقبل، موضحة بأن السلطة تسعى إلى تشتيت التركيز على سير العملية الانتخابية، لكي يتسنى لها تمرير مخططها بشأن التلاعب بالسجل الانتخابي لحسم الانتخابات الرئاسية المقبلة.

البقاء لله
نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة
للزميل العزيز
أحمد الحاج
(مراسل اسوشييتد برس)
بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى «صهره»
إثر حادث مروري مؤسف
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد
بواسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح
جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
أسرة «النداء»

«كل نفس ذائقة الموت»
خالص العزاء والمواساة للزميل العزيز
وضاح عبدالملك المذحجي
بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «والدته»
راجين المولى عز وجل أن يتغمد
الفقيدة بواسع رحمته ومغفرته
ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها
وذويها الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
محمد طربوش، عبدالرحمن المسني، عبدالعليم مقبل،
سامي غالب، محمد الغباري، وطارق السامعي

تهانينا
يحتفل الشاب
حسن محمد عمر باحبيشي
غداً الخميس بزفافه
في قاعة سكران
بمدينة حدة
تهانينا وعقبى البكاري
المهنئون:
عبدالباري طاهر
محمد الغباري
سامي غالب
وأسرة «النداء»

ألف مبروك
ناقش الاخ العزيز
جلال الدين سيف الشرعبي
الاسبوع الماضي رسالة
الماجستير في علوم الحاسوب،
ومنحته لجنة المناقشة تقدير
امتياز على رسالته المعنونة
بـ«تحليل سلة التسوق لاكتاف
قواعد الارتباط»
وبهذه المناسبة نتقدم
له بخالص التهاني القلبية
ونقول له: «عقبى للدكتوراه»
إن شاء الله..
المهنئون:
عبدالحكيم هلال
عمران وزكريا الحكمي

أمن غذائي أم فوضى غذائية؟!

عادل صلاح البطاطي
Albatati3@yahoo.com

ذكرت مصادر مسؤولة في وزارة الصحة بأن مايعاني منه اليمن هو "مافيات" المواد الغذائية. وعبَّر المصدر عن مخاوفه من قضية انفلونزا الطيور. وما هي الا عدة أشهر وانتشرت القضية التي حدثت في تركيا عندما حاول أشخاص من اليمن شراء الدجاج المصاب بانفلونزا الطيور فهذا لم يحدث الا لتأكد هؤلاء الأشخاص من مقدرتهم على ادخالها البلاد من دون رقابة.
لقد اشتد الفساد في مجال المواد الغذائية والإستهتار بحياة الناس لغرض الكسب سواء باستخدام مواد محظورة دوليا أم باستيراد مواد غذائية ذات جودة سيئة أو بإطالة عمر هذه الأغذية أو حتى بسوء التخزين والشحن.
فها هي الألبان المستوردة تكتسح أسواق اليمن بمبيعات مرتفعة وبأسعار أعلى منها في الدول المجاورة ولكن بعمر أطول مما هي عليه في تلك الدول. فكيف لنفس عبوة اللبن السعودي أن يكون عمره ضعف عمره في بلده الأصل. صدق من قال: "طال عمره". وكيف للزبادي السعودي أن يتطاول على عمره في بلده الأصل فيتعدى أضعاف ذلك؟! وهل لليمن مواصفات خاصة أم هو بطلب من التجار فقط؟ وهل بانتهاء صلاحية منتجات الألبان في السعودية والتي تتراوح بين خمسة أيام الى اسبوع تكون فاسد غير صالحة الا للإستخدام اليمني. أم هي المنافسة مع المنتج اليمني الذي هو أصلا أطول عمرا حتى أنه يوشك على دخول كتاب جينيس للأرقام القياسية؟! فبعض المعلبات المنتجة محليا مدة صلاحياتها من سنتين الى ثلاث سنوات وهذا مخالف للمنطق؛ لأن هذه المعلبات تحتوي مواد حافظة تنتهي صلاحيتها في فترات معينة من ستة أشهر الى سنة ومن ثم تكون غير صالحة للإستخدام الا للمواطن اليمني.
ذكر لي ايضا هذا المصدرالمسؤول في وزارة الزراعة أن اليمن هي الدولة الوحيدة التي تستخدم مادة حافظة محظورة دوليا تتسبب بالسرطان يتم تصنيعها خصيصا لليمن في دولة جنوب أفريقيا وهذا يدل على إهمال الدولة في الرقابة الحدودية وإهمال الدولة على رقابة التصنيع الغذائي وصلاحية المواد الغذائية للإستخدام الآدمي، وربما ضعف قانون العقوبات الذي يفترض أن يضع قوانين وعقوبات رادعة لما يمس حياة الناس ويؤدي الى هلاكها.
كنت قد قرأت اعلانا في "حرض" قرب الحدود السعودية بمنع دخول مواد غذائية -محددة في الإعلان- الا في شاحنات مخصصة لها إما مبردة لبعض الأصناف وإما مغلقة لحمايتها من الشمس. فكانت سعادتي كبيرة لهذا الإعلان (لا نعلم بمدى تطبيقه)، فقام أحد سائقي الشاحنات وقال إنه بينخرب بيتي إذا طبقوا هذا القانون" وأنه صار له عشر سنوات يشحن مواد غذائية على شاحنات مكشوفة "وماحد مات".
اختم حديثي بما ذكرته السيدة مريم نور عند زيارتها إلى اليمن عن ظاهرة غريبة في اليمن وهي انتشار مرض السرطان بشكل أكثر منه في الدول المجاورة وأن دراسات يجب أن تبدأ فورا لمعرفة أسباب هذه الظاهرة.
فلا نعجب بانتشاره وهذا الفساد قد وصل الى طعامنا وأكلنا وشربنا.

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

قرارات في ثلاجة التجميد

ماذا لو أن هناك إحصائية للقرارات التي اصدرتها الحكومة ولم تنفذ؟! او انها طبقت لبرهة من الزمن ثم تحللت كما تتحلل الحبة الفوار في كوب من الماء، ماذا لو كانت هناك ايضاً حسبه لعدد الاوامر التي احتاجت لواسطة التنفيذ؟! فلا يكفي مثلاً ان تحصل على اوامر من وزير دون ان يكون هناك واسطة من جهات اخرى لتنفيذه؛ مالم سمعت ما يقوله اشقاؤنا المصريون (بل امرك واشرب ميته)،المفاجأة التي لا يعرفها الجميع ان اكثر من ثلثي قرارات الدولة لا تنفذ لاسباب مختلفة وهذا الامر معناه اننا بلد لا يوجد لديه تسلسل اداري.
واحد من أهم اسباب هذه المشكلة عدم الدراسة المستفيضة لهذه القرارات قبل صدورها سواء من حيث امكانية تطبيقها او قدرتها على معالجة الاوضاع الخاطئة فلا تقوى هذه القرارات على الصمود طويلاً وهو ما يعرض هيبة الدولة الادارية لكثير من (المرمطة) فالأهم طبعاً في استصدار قرار هو تنفيذه- والامثلة بالهبل على هذا الامر- لكن قراري منع تعاطي القات في الدوائر الرسمية، ومنع نشر التهاني والتعازي في الصحف على نفقة الوزارات والمؤسسات، دخلا ثلاجة التجميد دون ان تحرك الحكومة ساكناً.
عندما صدر قرار منع تعاطي القات في الدوائر الرسمية ضجت الصحف بأهمية تطبيق هذا القرار الصائب الذي يقضي على الصور السلبية التي يشاهدها اي زائر لليمن، لعل اسوأها ان يرى الانتفاخات المقززة في وجوه اليمنيين في الدوائر الرسمية، ثم ما لبث ان عادت حليمة لعادتها القديمة و كأن هذا القرار لم يصدر اطلاقاً او ان هناك من حال دون تنفيذه؛ حيث لم يصمد اكثر من ستة اشهر ثم سقط بالضربة القاضية، دون ترحم من احد.
وتبدو الصورة اكثر وضوحاً عند الانتقال لقرار منع نشر التهاني والتعازي في المطبوعات على نفقة الوزارات والمصالح الحكومية، وان كان هذا الامر قد يغضب رؤساء تحرير الصحف الرسمية والاهلية، فنظرة سريعة لاتحتاج لتأمل يمكن اكتشاف ان المسؤولين يجاملون بعضهم على نفقة الدولة واتحدى إن اخطأ احدهم ذات مرة ودفع من جيبه مليماً واحداً هو ما معناه ان قرار الحكومة في هذا الشأن نسف بطريقة رسمية رغم اني لا اعارض اطلاقاً هذه الظاهرة التي حافظت على استمرار صدور اكثر من مطبوعة، لكني اتحدث هنا عن قرار هو الآخر لم يصمد من الدخول إلى ثلاجة التجميد.
وتبدو الطامة الكبرى في الخلل الاداري الذي نعانيه حين تحتاج الاوامر الى دعائم الاستاد «القيتاميناتيه» فلا يكفي -كما قلت سابقاً- أن تحصل على أوامر من اعلى جهة إدارية مالم يكن هناك دعائم إسناد في شؤون الموظفين او الحسابات او مكتب الوزير؛ مالم ستسمع ايضاً «بل امرك واشرب ميته».

فاصلة

لو ان الزميل عرفات مدابش عميل لـ «CIA» لما جرأ احدهم على استهدافه بكلمة واحدة.

ماكينة جهنمية تدحرج البلد إلى سلخانة ضخمة.. آل واقعنا إلى سربال فضفاض يعج بالبهلوانية المقيتة.
سوريالية سوداء.. دامعة.. مميتة.. كم هائل من الوجع الدفين.. رصيد حافل بالبطش والكبت والانتهاك..
دأبت السلطة على ذلك.. وأغراها هشاشتنا.. صمتنا.. رضوخنا..!
لعبة مسلية تمارسها بحفاوة.. وفي هذه التسلية الكوتشينة «الفائز من يبطح أوراقا أكثر» حد القاص الليبي محمد الأصفر الذي غاص في إحدى روائعه القصصية واصفا مقدرته الهائلة على مخاتلة أوراق الكوتشينة والعبث بها بمهارة فائقة من خلال إصبعه الشامخ المتوج بظفر: «ظفر حاد مشذب. أخربش واهرش به تجاعيد الصور.. الورقة السائرة على مزاجي والمحلقة في فلكي اصقلها به جيدا.. والمغضوب عليها أقشرها وامسخها وأكيفها كما أريد.. ورقة بها تسعة اسدسها بتقشير ثلاثة أرقام.. الشيخ لا يعجبني أقشر لحيته (..) أنا حر في كوتشينتي»!!
لسنا سوى شعب من ورق كوتشينة.. في يد جوقة محترفين فقط لإراقة كرامتنا بل والدوس عليها..!

محمد العلائي
alalaiy@yahoo.com

● الزنداني

● مفتاح

في رقصتها الأخيرة

خطباء المساجد محروقات جديدة للسلطة!!

● المسوري

● الغيلي

أزيد من شهر والقضبان تحاصر رياض الغيلي الخطيب بجامع الأوقاف المحاذي لأسوار زنازن جهاز الأمن السياسي.. فيما الديلمي ومفتاح محكوم على الأول بالإعدام بتهمة التجسس لفائدة دولة أجنبية ومر على حبسهما عام ونصف.. والثاني يقضي عقوبة السجن 8سنوات في المركزي بعد إدانته من سلطة تخوض معركة مع سكرات السقوط الذي يتحينها نهاية الممر تستهلك كل شيء كوقود دفع لمحركات التهمها الصدأ وعربد في أحشائها السوس المستقذر.

عيفطة ونتف لحى

للغيلي حكاية تراجيدية مثيرة للنحيب.. باعثة للذعر لمصير شعب هو الآخر يكابد ويلات القهر وعذابات ثقافة العيفطة ونتف اللحى!!
غشي الحرس ذات ليل نعاس الفشل.. فتسرب الـ23 سجينا من بين أصابع مترهلة مرتجفة لا تجيد سوى رتق تغليفات عفنة لمواطنين لامست شغافهم مهانة أن تظل غير آدمي من نظام يحمل راية «اللاانسنة» على رعاياه.
كل ما في الأمر أنهم حفروا سردابا ممتداً من الزنزانة إلى دورات مياه جامع الأوقاف الذي يؤمه ويخطب فيه رياض الغيلي ويسكن بشقة تابعة للجامع نفسه.
على أي حال، دعونا نبحث فقط في فكرة أن تكون جارا لمعتقل أو مسلخ (ليكن ما كان) بضخامة وسطوة ذاك ورعبه.. لابد إلا وينالك منه صفعة أو قل قرصة على اقل تقدير هذا في حال انك لم تكن مذنبا البتة، ولو من باب الشك.. فكيف سيغدو الامر والحال هذه إذا تجاسرت وحاولت تبرئة ساحتك بإيضاح لغز كارثي كالذي حدث. هو بكل المقاييس «الفرار» إحراج من العيار الثقيل لنظام وجهه من «ربل» لا يقطر خجلا بقدر ما انه يقطر سيلا فضائحيا مستمرا.
وغير ما أدلى به الغيلي من أحاديث صحافية ليس هناك ثمة تهمة تذكر تستوجب رميه إلى زنزانة لم تحفظ حق الجوار.. الجوار بما هو التزام أخلاقي.
كان يتنامى إلى مسمعه حين دخوله وخروجه من بيته أصوات ازميلات ربما وفؤوس ومجارف.. وربما لم يسمع أهازيج وزواجل الشتاء.. هذه الأصوات كانت تصعد من تحت.. رياض لم يُخفِ الامر، أبان للحرس ما سمع غير أنهم ما حفلوا بما قال ولووا وجوههم واشاحوها بعيدا.
عدا هذه المعلومات لم يدل بشيء، قال انه نبه الحرس إلى احتمالية وجود حفريات.. فجاءوا يجرونه من ناصيته، جزاء وفاقا، عوضا عن مكافأته على حسه الفذ هذا!
ها هو الآن يدفع ضريبة صدقيته ومعه صغيراته اللواتي يحتسين مرارة وقبح الانتظار. واخالهن الآن يزحن الستائر ويسندن وجوههن الغضة إلى شبابيك النوافذ ويرمقن بحسرة بريئة رذالة عسكر منزوعي الرحمة!
هم هكذا دائما.. ما من جديد يمكن إضافته إلى رصيد عنترياتهم السمجة.. غالبا: «ما يلقون القبض على القتيل ويدعون القاتل»!.
بعد يوم من فرار السجناء على ذمة القاعدة أودع رياض الغيلي السجن وأفرج عنه بعد أن مكث 3 أيام في السجن، وفي الـ13 من الشهر الفائت، إثر إعادة اعتقاله أصدر رئيس النيابة الجزائية أمرا بالإفراج عنه مضافا إليه قرار النائب العام غير انه لم ينفذ وما أبه لا لهذا ولا لذاك.
يمكننا اعتبار ما حدث للغيلي وقبله الديلمي ومفتاح «الرقصة ما بعد الأخيرة للنظام» حيث وان زميلنا محمود ياسين كتب قبل عام من الآن في أخيرة الشورى خاطرة بعنوان «الرقصة الأخيرة»، أو دعوكم من الرقص وشأنه ويبقى ثلاثتهم العشاء الأخير «أو الما قبل أو الما بعد أو الما بين لا فرق».
حوكم الديلمي ومفتاح في ذات المحكمة التي لا يمكن لكل ذي بصيرة تسويغها دستوريا «الجزائية المتخصصة»، «امن الدولة».. محكمة من المقاسات السيمترية لنظام آيل للموت الاكلنيكي وبالطبع ليس ضروريا هذا العام فقد يحدث أن يبقى إنسانا في الغرغرة الأخيرة شهرا.. فلندع لهذا النظام عشر سنوات أو زد عشرا يغرغر حتى يشبع ثم إلى الرفيق الأسفل.
في الميثولوجيا القديمة شخص اسمه كريم احترق وأصبح رمادا عندما حاول أن يحل قميص حبيبته.. نحن لسنا أحبابكم مطلقا، غير أنا لم يعد لدينا من قميص ندنيه علينا سوى حريتنا، ستحترقون إذا ما اقتربتم منها.
.. «ستغدون رمادا مثل كريم الذي احترق/ احترقتم بحبه/ بتهوركم»...

حكاية مشابهة لغيلي آخر

ليعذرني القارئ لأتنحى عن السياق قليلا اروي له ندبة أخرى!!.. ففي ذروة حمى الانتخابات النيابية الماضية تساجل قيادي قاعدي إصلاحي مع أفراد مؤتمريين بمديرية المحابشه محافظة حجة.. كان السجال يدور في مسألة من سرق الوطن؟.. اجمع المؤتمريون على أن كل الشعب سارق عدا الرئيس! استفز الإصلاحي «محمد زيد الغيلي» ورد عليهم بغيض محموم «الرئيس اكبر سارق»، التقطوا هذه الصرخة الدفاعية وساقوها تلفونيا إلى الأمن السياسي ليصدر من جهته أمرا قهريا بإلقاء القبض على الذي برأ الشعب ودان الرئيس، ليدخل الغيلي2 بعد ذلك في دراما مفزعة من الملاحقات والمحاكمات، وجد نفسه أخيرا ينفذ حكما ظالما، يقضي بالسجن سنتين بتهمة سب الرئيس.. فيما نجا الذين سبوا وأهانوا عشرين مليوناً؛ يرعاهم الرئيس ويسهر عليهم؟!.

عودة إلى الزاوية الحرجة

قلت في العنوان إن الديلمي ومفتاح والغيلي -بوصفهم خطباء- محروقات جديدة للسلطة، وأقول إلى جانبه إن متدينين كثر استهلكوا كوقود وما يزال الطابور طويلا.
خذ مثلا الزنداني، هو الآخر يواجه حرقا استنزافيا منذ زمن.. وها إن الرئيس يقايضه الأمن مقابل الدخول بقوة علبة المحروقات.. كوقود احتياطي في المعركة الرئاسية القادمة.
في الشأن ذاته يتم سنويا تدجين طوابير من الخطباء وترويض بعضهم وإسكات أو عزل آخرين..
قبل أربع سنوات وعقب عودته من زيارة وعظية إلى محافظة حجة القي بهزاع المسوري -قبل أن يكون نائبا في البرلمان- السجن لأنه ذكر الرئيس بسوء كما رُوج في حينه ولم يخرج إلا برسالة اعتذار إلى فخامته ولا يتسع المجال هنا لسرد حالات تعضد ما قلناه.
على كل.. ليس فيما اكتب تجن على أي كان.. غير أنها الحقيقة.. الفجيعة من ثم!
ويجدر بي أخيرا أن أنبه إلى أننا لا نعابث جهاز الأمن السياسي ولا "نناكشه" بقدر ما نحن مستاءين من اداءات رديئة تلطخ أخلاقية هذه المؤسسة الوطنية المعنية بحفظ الأمن لا العكس.!

جامعة حضرموت

محسن العمودي
angalh@hotmail.com

امتداداً لتردي الاوضاع في حضرموت، وكمثال حي على ذلك، يمكننا إلقاء نظرة على صرحها العلمي المتمثل بجامعة حضرموت، وامتداد لمقدرتنا الفريدة على إفراغ الشيء من مضمونه، فقد نجحت رئاسة الجامعة الحالية، بأساليبها التي ابعد ما تكون عن فهم علم الادارة الحديث والقديم، في تدمير ما بني سابقاً، بالرغم من المآخذ الكثيرة عليه، إلا أن الجميع اصبح يترحم الآن على الرئاسة السابقة، إن لم يكن محبة بقدر ما هو الخشية على فقدان ما تحقق.

في الجامعة رئاسة تتصرف بإستبدادية رعناء، حتى أنها استطاعت ان تقضي على أواصر المحبة والتلاقي بين افرادها، ولولا بعض الجهود الطيبة من بعض نواب الرئاسة في التعامل مع الاستاذ الزميل والطالب في الاقسام المختلفة لكان الوضع جحيماً.

تُسخر الجامعة بنداً مالياً كبيراً للتعامل مع الصحافة والصحافيين، حتى أن وجود بعض المحسوبين عليهما في حرم الجامعة اصبح شيئاً مألوفاً، فاللقاء مع المادح للمكافأة، أو القادح للمساومة؛ ففي ظل غياب الادارة وتردي الأمور، تصبح التغطية الاعلامية المالئة هدفاً بحد ذاتها، حتى يقال ان هناك نشاطاً يعتمل يجب تعزيزه مادياً ومعنوياً، بل وينبغي تغطية تحركات الرئاسة داخل الوطن وخارجه،وهي المقتدرة -كما تدعي- على ضرب اكثر من عصفور بحجر واحد، كما حدث في إحدى رحلاتها إلى القاهرة، وما اكثرها.

للجامعة مجلس امناء يتزايد اعضاؤه كل عام، والأغلبية من التجار الحضارمة في دول الجوار، ولا ندري ما الذي سيضيفونه اليها على المستوى العلمي الاكاديمي؟ عدا التعزيزات المالية والرفد بالاجهزة من حين إلى آخر، ضمن التبادل الثقافي والعلمي بين بلادنا ودول الجوار. وكأحد قرارات مجلس التعاون الخليجي لتأهيل اليمن للانضمام اليه، يزور الجامعة بعض الاساتذة من المملكة العربية السعودية، وهم الذين قد قطعوا شوطاً كبيراً في مستوى التعليم والتحصيل النوعي المتميز، بينما قبعنا نحن واهمين بأننا قد بلغنا الكمال.

نأتي أخيراً إلى هدف أي مؤسسة تعليمية، ألا وهو المخرجات، وهنا حدث ولا حرج، فمن الموسف ان يأتي أحد خريجها ليصاغ له طلب التحاق بوظيفة ما؛ لأنه لا يحسن التعبير قراءة أو كتابة، أو أن تلقي خريج «كمبيوتر» لا يجيد التعامل مع آلة العصر، ولكنه من حملة «البكالوريوس» ومن جامعة حضرموت!

أما التأهيل للمعيدين، فهو لا يخضع لأي معايير، بقدر ما يعتمد على المحسوبية والمجاملات أو التوصيات والتزكيات من حزب حاكم أو مستثمر مغامر وجد في الجامعة ورئاستها مسرحاً لتعويض نقص في شخصيته.

تبقى الأقدار رؤوفة بنا وبطلابنا، فبوجود جامعة أخرى، تعمل بصمت وهدوء، بعيداً عن صخب الاعلام والإعلاميين، ومخرجاتها خير دليل. فكما قال الحكماء: الاعمال الجيدة تتحدث عن نفسها.

في البداية، أود أن أنحاز إلى حق كل زميل صحفي في أن يوجه نقدا للنقابة الصحفيين ولمجلسها الحالي. فثمة الكثير مما يمكن به نقد أعضاء المجلس، وبقدرهم جميعا أعتقد أن النقيب السابق الأستاذ محبوب علي لولا أنه قد استقال، لكان حريا بنا أن نناقش دوره المحوري في وضع النقابة الحالي. لقد كان يؤكد للصحفيين دائما أنه معهم ضد الإجراءات التعسفية، وأنه مع قضاياهم، وهذه تشهد له ضد بعض منا يحاول الإساءة للأستاذ بأنه كان متخاذلا. والحقيقة أن كل أعضاء المجلس الحالي وإن تقاعس بعضهم في العمل الإداري لكنهم في الموقف من الحريات ومن القانون العام قدموا نموذجا أفضل -ولاشك- من كل مجالس النقابة منذ قيام الوحدة اليمنية. أغلبهم لم يكن مع آراء زملائهم الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات، ولم يحدث مرة واحدة أن أصدرت النقابة بيانا تؤيد فيه رأي صحفي ما، لكنها فقط كانت متمسكة بأن الرأي المخالف لا يُرد عليه بحسب القاعدة سيئة الذكر "من كتب لُبج" - سامح الله من شرعها. ولعل هذا ما فشلت النقابة الحالية في شرحه لأجهزة السلطة المعنية، حتى تفرق هذه الأجهزة بين الرأي السياسي والوظيفة الفنية المهنية للنقابة. هذا إن كانت ديمقراطية هذه البلاد تتيح مثل هذا الأمر.

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

لماذا يقود التوجيه المعنوي الحملة ضد نقابة الصحفيين؟

غير أن مشكلة النقيب السابق، الأستاذ محبوب، أنه للأسف كان-مع أول لقاء يجمعه بمسؤول حكومي- يشكو من الأسرة الصحفية ومشاغباتها. ومن الغريب أن دولة الأستاذ عبدالقادر باجمال -وبحكم صداقته الحميمة مع الأستاذ محبوب- يتبنى وجهة نظره وكأنه أمين عام شلة صحبة، وليس رئيس حكومة لها وعليها التواصل مع الجميع، والتعامل مع مختلف الآراء، فضلا عن الأشخاص.

أما ثانيا، فإنه يجب لفت الزملاء الصحفيين، أن المؤتمر الشعبي العام حتى الآن يتعامل بمسؤولية مع النقابة، فكل أعضائه نجدهم مع الأسرة الصحفية، يخوضون في عراك معنا دفاعا عن رأي حزبهم وقياداته، لكنهم ضد الاعتقال والسجن والخطف. ومع نقدهم للنقابة فإن حرصهم على نقابة فاعلة وقوية. ومعهم كل أو غالب موظفي الإعلام الرسمي، أظهر من موقف كل أو غالب صحفيي المعارضة، باستثناء بعض من يتوق منهم لمنصب يعلم أو يظن أن الطريق إليه تمر على ظهر زملائه في المجلس الحالي.

وثالثا، فإن الأستاذ حسن اللوزي وزير الإعلام الحالي، مع تقديرنا لسلفه الذي كان عازفا عن التصدي للدفاع عن حقوق كما واجبات الصحفيين. الوزير الحالي كانت أول خطواته زيارة مجلس النقابة واللقاء بهم. وسبب ذلك اللقاء تفاؤلا جيدا في إمكانية وجود طرف حكومي يستطيع فعلا التواصل مع النقابة التي يُشكى اليوم من أنها ضد الحكومة، مع أنها لم ترفض أي نقاش ولا ردت أي مبادرة مع الحكومة ولا مع المؤتمر، بل إنها بذلت جهدا- لم يكلل بالنجاح- للتواصل مع الأجهزة الحكومية. وكنت أنا، كصحفي، من الذين فشلوا في إقناع مؤسسات في السلطة بالاستجابة لمحاولات النقابة فتح قنوات تواصل مع هذه المؤسسات، لمناقشة قضايا الصحافة بكل مسؤولية وبما يوقف تنامي القلق الرسمي والاجتماعي من الصحافة والإعلام.

■ لذا، ورابعا، فإنه يساورني شك في أن هذه الأجواء الإيجابية هي سبب التصعيد غير المبرر ضد النقابة، ربما في سياق الصراع على الإعلام الرسمي أصلا بين وزارة الإعلام والمؤتمر من جهة، وبين التوجيه المعنوي للقوات المسلحة.

أعتذر هنا لكل أفراد التوجيه المعنوي كمؤسسة، فما اقصده هو التوجيه المعنوي كعنوان مصالح خاصة ببعض الأشخاص (المقربين وظيفيا من الرئيس) الذين يصارعون وزارة الإعلام على إدارة الإعلام الرسمي منذ زمن، وخاصة أنهم عاشوا في عهد الأستاذ حسين العواضي عصرا ذهبيا لهم، عكس ما كان في السابق؛ سواء أيام الأستاذ باسندوة أم أيام الأستاذ الأكوع أم غيرهما. وللأسف رافق ذلك العصر الذهبي لهم فشل كبير في إدارة علاقة متوازنة بين الرئاسة وبين الصحفيين، لذا يحاولون معاقبة النقابة على خطأ لم ترتكبه، ولا هي مسؤولة عنه.

ويعزز شكّي أن هؤلاء الأشخاص الذين نحترمهم -بعيدا عن وظيفتهم التي يبدو أنها تفرض عليهم أداء يناقض مانظنهم عليه من اهتمام بالعمل المؤسسي وتنمية مراكز قوى مدنية وحديثة في المجتمع- نشطوا في التواصل مع زملاء صحفيين، كانوا في علاقتهم معا فرسان مرحلة ماقبل النقابة الحالية. لكني أعتقد أن من واجب النصيحة أن نقول لهم إن النقابة ليست مسؤولة عن "انتهاء تلك المرحلة"، إذ ليس من أعضاء قيادة النقابة الحالية من يتوقون لدور داخل مؤسسات الدولة، وهذه واحدة من مشكلاتهم الشخصية، من وجهة نظري.

كما أن مشكلة المجلس الحالي وأعضاءه، أن غالبهم لايقدر حجم المكان الذي يشغله، ولا القدرات التي يؤهله الموقع لأدائها. أو أنهم في الحقيقة يدركون -عكس مانظنه نحن من خارج المجلس- تحديات التصدي لمثل ذلك الدور، ويحاولون قدر الإمكان البقاء بعيداً عمّا يتهمون به من التصدي لخيارات سياسية، مع اعتقادي أنهم لو قرروا ذلك لسببوا أزمات كبيرة في بلاد مركبة على التوافقات خارج المؤسسات.

خلاصة القول أن أمام أعضاء النقابة في التوجيه المعنوي، مع أنهم يحكمون بالقانون العسكري سواء في حقوقهم أم في واجباتهم وليس بالقانون المدني، والأول يحظر عليهم الانتماء لنقابات مدنية، وليس ذلك قصورا في حقهم ولكنه نوع من التخصص المهني المفيد للمجتمع. أقول: إننا نأمل منهم أن يفرقوا بين مايجب عليهم تنفيذه كموظفين، فهذا عليهم، وبين أدائهم الذاتي. وليس الأمر أن يقفوا ضد توجيهات "الأستاذ"، بل أن يدافعوا عن نقابة قوية بين يديه. إننا نتشارك وزملاءنا العاملين في "26 سبتمبر" (الصحيفة أو الويب)، هموما واحدة، نأمل بيوم تخف فيه مطارق السياسة والفشل علة مهنتنا. ولذا فنحن بحاجة لنقابة لايتعامل معها بحسب مطالب "الأستاذ" بل بحسب حاجة الصحافة.

ليس الوقت لمناقشة فشل أو نجاح مجلس النقابة. وأتفق تماما مع الأستاذ نصر طه مصطفى في أن إدارتنا (أتحدث عن زميل في أسرة صحفية عارضت المجلس السابق وشككت فيه إلى اللحظة الأخيرة) كانت خطأ. وليس بالضرورة أن نعتذر للسابق بتكرار الخطأ على اللاحق.

إن المجلس الحالي لم يلتقط أنفاسه، ووقع ضحية صراع الصحفيين مع مايرونه خطأ. لكن النقابة لم يحدث أن حرضت صحفيا على أي موقف أو رأي. أما دفاعها عن الحق الدستوري المؤصل لحرية الرأي والتعبير، فحتى لو أن المؤتمر جاء بنقابة كل أعضائها -وليس فقط قياداتها- منه؛ غير قادر على منع مثل هذا الموقف.

وحتى لو كان الأستاذ عبده بورجي، وهو السكرتير الإعلامي لرئيس الجمهورية حتى الآن، ونكن لشخصه التقدير، ولانتفق مع بعض من كتب بخفة تجاه علاقة كانت جيدة بينه وزملائنا المراسلين لكنها اليوم لاوجود لها إلا إن كانت ستعود على حساب النقابة. أقول حتى لو كان هو نقيب الصحفيين لما أمكنه إلا: إما أن يمنع حبس واعتقال وضرب و إهانة الصحافة والصحفيين، وإما أنه سيجد نفسه أمام وجوب إصدار بيان على الأقل، للدفاع عن النقابة التي هو مسؤولها.

إن المنتمين للمؤسسات الرسمية هم أكثر من يجب الإعتذار لهم، لأن النقابة لم تستطع التصدي لقضاياهم المهنية، ليس لأن نظراءهم في الإعلام الحزبي والأهلي أفضل حالا، بل لأن مؤسساتهم أكثر فاعلية وإمكانية.

ولا أظن الخطاب الرسمي الذي يديره الزملاء في التوجيه المعنوي حتى الآن، يطالب النقابة بأن تتصدى لقضايا هؤلاء، من قبيل الاعتصام أمام وزارة المالية والإعلام، أو أمام التلفزيون أو الإذاعة للمطالبة بكادر لهم، أو بتمليكهم حصصاً من مؤسساتهم، وضمان قدر ضئيل من التعامل اللائق بهم، وعدم إبقائهم أسرى الحاجة فيما ممتلكات "الأساتذة" تتسع وتمتد، فلا وسيارات.

هذا ليس مقايضة بين المجلس الحالي وقضايا الإعلام الحقيقية التي لن تقبل أجهزتنا الرسمية مجرد التفكير بها، لكنه لفت انتباه إلى أن المجلس الحالي لم يرتكب المحرمات حتى الآن. ومع اتفاقنا على أن ثمة قصور في أدائه، فإن الحل ستبدأ تباشيره مع نقيب جديد، يختاره المؤتمر بدلا من أن نفقد جميعا التواصل لنتحول إلى مخازن للصراع ستعرضنا للإنهاك لكنها لن تحقق لأحد منا شيئا.

كيف لنا أن نوضح لقيادة المؤتمر الشعبي العام أن النقابات التي لاتتصدى لقضايا منتسبيها ليست سوى عود كبريت ينتهي باستخدامه لمرة واحدة، وأن ذلك يفسح المجال لنقابات ومنتديات وجمعيات شخصية لايمكن إقامة شراكة معها ولا الركون إلى أدائها.

خلاصة القول: لدينا أمل بجمعية عمومية تردف المجلس الحالي بنقيب يواصل طموحنا جميعا. وللأستاذ محبوب كل التحية؛ فقد قدم ما قدر عليه، وهو لذلك مشكور، ولست مع الإساءة إليه، ولا الإساءةإلى زملائنا المؤتمريين والذين ينالهم الآن سوءان: الأول من (بعض) زملائهم في الحزب، الذين يريدون إظهار فشلهم في تطويع نقابة لم تفعل سوى بيانات التنديد بخرق الدستور. وآخر من (بعض) زملائهم في النقابة، الذين يعاقبونهم على انتمائهم للمؤتمر.

وبقي لنا عامان، نكون بعدهما مع موعد لانتخاب مجلس جديد، قد طوعت مراكز القوى للتعامل معه باحترام.

والله ولي التوفيق..

الغرب.. والتكفير عن إثم دعم الديكتاتوريات العربية

محمد القاضي
mhalqadhi@hotmail.com

كتبت الأسبوع الماضي عن مبالغتنا نحن العرب والمسلمين في تصوير المؤامرة والاستهداف الغربي لنا ولقيمنا وكذا عن أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدبلوماسية العامة أو الشعبية في ردم الفجوة بيننا وبينهم. لقي الموضوع ردود أفعال جيدة وخاصة فيما كتبته بالانجليزي ونشرته في صحيفة "يمن تايمز" حتى أعيد نشره على موقع مركز الدبلوماسية العامة التابع للخارجية الأمريكية، ما يعني أن هناك اهتماماً كبيراً بما نكتبه نحن العرب والمسلمين عن علاقتنا مع الغرب وضرورة تحريك عجلة الحوار.

عموماً ربما يعتبر من قرأ موضوع الأسبوع الماضي أنني بالغت في جلد النفس فيما يتحمل الغرب جزءاً من المسؤولية في هذه الفجوة الحاصلة وروح المواجهة المشتعلة عندنا، بل أنني سمعت ذلك فعلا ولكن من احد الدبلوماسيين الغربيين في صنعاء، والذي قال إن كتابات من هذا النوع يجب أن يقرأها أيضا العرب والمسلمون.

الحقيقة أن الغرب يتحمل جزءاً من مسؤولية تربية جيل يجعل من خيار المواجهة السلاح الأقوى في ما يسمى بمعركتنا مع الغرب الكافر. الغرب وخاصة الولايات المتحدة في فترة الحرب ضد الاتحاد السوفيتي السابق في أفغانستان، فكر في مصلحته الآنية في دحر السوفيتيين من أفغانستان والاستعانة بالشباب العربي المسلم كوقود لتحقيق هذا الهدف بعد أن تم إعدادهم ليس حربيا بل نفسيا ومعنويا وفي المقدمة بالتأصيل الفقهي الديني لهذه الحرب.

شجعت واشنطن وبعض الدول الغربية ومولت الدول العربية إلتحاق الشباب العربي والمسلم بالجهاد ضد السوفيت الشيوعي، وتحول هؤلاء الشباب الذين تم استلام ثمنهم من قبل بعض فقهاء الحرب إلى أبطال الانتصار في المعركة الكبرى: تفتح لهم مطارات كافة الدول، وتقدم لهم كافة التسهيلات. وعندما تحقق النصر وقضى الغرب وطره أصبح هؤلاء الشباب إرهابيين ومطاردين و زوائد غير مرغوب بها. تحولوا إلى نفايات يجب التخلص منها ولكن لا احد يعرف كيف. لم يستطع البعض العودة إلى بلدانهم وقرروا البقاء في أفغانستان، فيما عاد البعض الآخر إلى دول أخرى ليست وطنهم، كاليمن. هؤلاء الأشخاص الذين تربوا على القتال المؤصل فقهيا بالجهاد، لم يكن أمامهم سوى خيار المواجهة من جديد حتى وصلنا إلى ما نحن فيه من إرهاب وأعمال عنف ومبالغة في تقديس القتل حتى صرنا نرى مشاهد دموية تقشعر لها الأبدان ورؤوس أشخاص تقطع أمام شاشة التلفزيون كأنها رؤوس دجاج.

نحن نعرف حساسية القضية الفلسطينية وماذا تعني القدس للكثير من المسلمين. الغرب لم يحاول -أو تجاهل- أن يفهم ذلك. جلست ذات مرة وبعض الزملاء مع دبلوماسي أمريكي وكنا نناقش قضية الصراع مع إسرائيل. كانت علامات الاستغراب ترتسم على وجهه وهو يرى الجميع يؤكدون على محورية قضية فلسطين في حياة العرب والمسلمين. الدبلوماسي كان يرى أن قضية فلسطين والقدس لا تخص سوى الفلسطينيين؛ الأمر الذي يعني غياب البعد الديني وحساسيته من فهم الغرب لمحور هذا الصراع وماذا يعني وقوفه القوي مع إسرائيل. الناس يرون المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني ويحملون الغرب وخاصة واشنطن مسؤولية ذلك.

مثل هكذا سياسة ساعدت على بروز جماعات تدعو إلى المواجهة وتشرعن القتل وتعتبره الخيار الأوحد حتى وجدنا أنصارا للفكر القتالي لأسامة بن لادن، الظواهري والزرقاوي حتى في أوساط الشباب المتعلم والمثقف ومدرسي الجامعات.

سياسة الغرب هذه ساعدت الأنظمة العربية الديكتاتورية القمعية حتى على استثمار قضية فلسطين لبناء ترساناتها من الأسلحة تحت مبرر العدو الصهيوني، بينما في الحقيقة الهدف حماية عروشها، حتى عطلت التنمية. والنتيجة وقوفنا في آخر درجات سلم التقدم الاقتصادي والسياسي والعلمي والتكنولوجي، عكس إسرائيل التي لم تمنعها حقيقة مواجهتها مع العرب جميعاً من تحقيق النهوض الاقتصادي والسياسي والمعرفي.

الغرب غض الطرف عن هذه الدكتاتوريات طالما وفرت له مصالحه المادية وتجاهل دعوات الإصلاح والحداثة التي أطلقتها التيارات التقدمية والحداثية في هذه البلدان منذ وقت مبكر. ولكن عندما وقع الفأس في الرأس وحدث زلزال الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 استيقظ الغرب وبدأ يدرك عاقبة الدكتاتورية والثقافة الشمولية القمعية التي أنتجت التطرف والعنف والإرهاب. أدرك الغرب -الذي يتحمل مسؤولية أخلاقية تجاه هذه الشعوب- خطر غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية ليس فقط على مستقبل هذه الشعوب بل وعلى مستقبله أيضا. نتاج هذه الثقافة الشمولية ذات التفكير الأحادي واللون الواحد وصل إلى واشنطن وضرب الأمريكيين في عقر دارهم ربما قبل دول أنتجت مثل هكذا ثقافة، مما جعل الجميع معنيين بمواجهة خطر أيديولوجية القتل والمواجهة والثقافة التي أنتجتها.

الغرب يتحمل مسؤولية الدفع بعجلة الإصلاح والتغيير ولو من ناحية أخلاقية والتكفير عن إثم غض طرفه إزاء أو السكوت عن ممارسات أنظمة قمعية متخلفة لم تنتج سوى الموت والدمار، وذلك من خلال الضغط على هذه الديكتاتوريات لتبني برامج إصلاح حقيقية ومساعدة ناشطي حقوق الإنسان والصحفيين والسياسيين والفاعلين في كافة منظمات المجتمع المدني من خلال تدريبها وتعريفها بما وصلت إليه من معرفة وخبرة في كافة هذه المجالات لتستفيد منها، والعمل من اجل خلق أجواء خصبة للحوار مع العرب والمسلمين، حوار يشترك فيه الجميع بمن فيهم المتشددون الدينيون، حوار يتجاوز اللقاءات الرسمية إلى الدبلوماسية العامة أو الشعبية ويتجاوز الغرف والندوات المغلقة حتى يصل إلى الناس عامة المعنيين الحقيقيين بهذا الحوار الذي يهدف إلى التفاهم ومعرفة بعضنا بعضا أكثر، ونزع فتيل المواجهة وتجارها حتى نتمكن من العيش بتوافق وسلام تسخر خيراتنا وطاقاتنا لخدمة التنمية والإنسان خليفة الله في الأرض ومعمرها لا مدمرها.

أسئلة الحداثة وفشل الثورة العربية!

عبدالباري طاهر

لا يتجلى فشل الثورة العربية في شيء كتجليه في فشل الحداثة ونكوصها. فالثورة العربية في مراكزها الأرقى حافظت وبقوة على القيم والتقاليد العتيقة والبالية. فقد حافظت المجتمعات العربية على تقليديتها وروابطها القبلية والأسرية والعشائرية والجهوية. ورغم مضي ما يقرب من نصف قرن على الثورة القومية في مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن؛ إلا ان التحولات العميقة: الاقتصادية الاجتماعية الفكرية قد توقفت منذ أمد، وأخذت في التراجع والانحسار.

وتمثل اليمن بشطريها مثالا لهذا النكوص، فالمحمية عدن التي عرفت الحريات الصحفية، ونشأة الأحزاب والحركة النقابية، وازدهار الحياة الأدبية والفكرية، وانتشار واسع لمؤسسات المجتمع المدني.. قد تراجع تيارها تحت ضربات الإجراءات الثورية شديدة التطرف والغلو مطلع السبعينات. وأدت هذه الإجراءات الاقتصادية الاجتماعية " الاشتراكية " إلى ضرب الطبقة الوسطى عماد الثورة والتغيير.

وأدى نظام الحزب الواحد إلى عودة القبلية العشائرية والجهوية لكن بلبوس ثورية أكثر بريقا والتباسا. لقد أطاحت الثورة في الجنوب 14 أكتوبر بالسلاطين، ولكن البنية القبلية حافظت على وجودها بسبب غياب التحويل المجتمعي. كما أسهم خنق الحريات العامة والديمقراطية في ركود المجتمع، واحتفاظ القبيلة بقوتها وقيمها وتقاليدها وعاداتها من حيث أراد التنظيم السياسي للجبهة القومية القضاء على يناير 86.

اما في الشمال (المتوكلية اليمنية، الجمهورية العربية فيما بعد) فان القبيلة كانت السند الوحيد والقوي لنظام الامامة ووجهت ثورة سبتمبر62 ضربة قوية للتركيبة القبلية التي انشقت على نفسها، جمهورين، ملكيين. ولكن الحرب الظالمة التي شنت ضد الثورة، والنجدة المصرية قد فرضا الاستعانة بمشايخ الضمان – عتاة المجتمع التقليدي – لمواجهة الحرب الملكية.

وقد قويت شوكت مشايخ القبائل مما مكنهم أولا من إعاقة تيار التطور والحداثة، ثم فيما بعد الانقضاض على النظام الثوري في 5 من نوفمبر 67.

لقد أعاقت الحرب الجهنمية، التي استمرت قرابة ثمانية أعوام، قطار التنمية والبناء والتحديث. وبقيت مناطق القبائل على حالها في الشمال والجنوب، واسهمت الانقلابات والصدامات المسلحة في الشمال والجنوب وبين شطري الوطن في تقوية عضلات المجتمع القبلي التقليدي، وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني وتيار المدينة والحداثة. فقد أكلت الحروب الضارية موارد البلد –الشحيحة أصلا– وكانت على حساب التنمية والبناء والتطور. وكان التعليم والتطبيب وتحديث الزراعة والبنية التحتية، وتحديث جهاز الدولة مصدر الخلل الحقيقي في تجربة ومسار الثورة اليمنية في الشطرين. وفي حين أعاقت الحروب خطط التنمية فإنها بالقدر نفسه قد أعاقت التطور الديمقراطي، ومن باب أولى التحديث.

والواقع ان اليمن ذات تركيبة قبلية قوية وفاعلة. وقد استمدت قوتها من طبيعة بيئتها القاسية والشموس حسب وصف أبي الأحرار محمد محمود الزبيري.

كما ان التخلف محروس بامية مدججة بالسلاح. وقد واجهت دعوات الحداثة والتجديد القمع المروع منذ منتصف الأربعينات. والحداثة التي بشر بها "سبتمبر" وئدت بالحرب، وتسيد قوى شديدة المحافظة والتردي. وكان صعود التيار الاسلاموي المتحالف مع شيوخ القبائل بمثابة قيد اضافي على اتجاه الحداثة والاستنارة.واذا كانت الحروب وانتصار العسكرة والرؤية الواحدية – حسب تسمية بليخانوف– هي التي حكمت اتجاه الثورة (سبتمبر واكتوبر) فان الوحدة اليمنية كانت رافعة مهمة للتوجه الحداثي؛ فقد قامت الوحدة ودستورها على اساس التعددية السياسية والحزبية. ونص الدستور على حرية الرأي والتعبير.

ولم يدم فجر الحداثة أو ربيع الحرية؛ فقد نشب الصراع بين قطبي الوحدة: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، وتطور إلى حرب. وكانت الضحية الاولى "الحداثة" والحرية التي بشر بها ربيع صنعاء في مايو 90.

وقد اعادت الحرب الفاجعة اليمن إلى المربع الاول. ان مأساة الدولة اليمنية ومأزق شعبها انها مطلوب منها تحديث نفسها وتحديث مجتمعها، واعادة صياغة بنية مجتمعها الشائخة.

صحيح ان الحداثة العربية كلها ذات طابع هلامي وشكلي، فالمجتمعات العربية لاتزال مجتمعات زراعية ولاتمثل فيها الصناعة الا نسبة ضئيلة من الدخل، ومدنها تمثل امتدادا طبيعيا لريفها الامي والفقير. ومنذ السبعينات انتشرت احزمة كثيفة للفئات الفقيرة والمهمشة من حول هذه المدن. ومعها ازدهرت الافكار الجهادية المتطرفة، وغدت الطفرة النفطية، وحرب افغانستان، ونشر التعليم والفكر السلفي والتكفيري عائقا من اهم العوائق امام تيار الحداثة.

والواقع ان الحديث عن التنوير أو الحداثة أو التجديد غير ذي معنى في ظل أنظمة مندغمة ومتماهية مع القبيلة، وحريصة على بناء مجتمع ما قبل الدولة، وعلى عدم تحديث مناهج التعليم وبناء الدولة العصرية الحديثة، والارتهان لعقلية " حلولية الفرد في الجماعة، والتعامل مع الواقع وحقائق الحياة بروح عاطفية" واصباغ الوان من القيم والمثل الجامدة على مواطن الفكر والتعاطي مع الحياة، وعدم التمييز بين ما هو ذاتي وماهو موضوعي، والخضوع المطلق للخرافة، والاحتكام للماضي في كل شؤون الحياة، ويصبح الحديث عن التجديد لغوا من القول.

ان الحداثة التي شهدها المجتمع اليمني والفكر والأدب منذ مطلع الأربعينات في الشمال والجنوب، قد أعاقتها عوامل عديدة. ولا سبيل أمام الحداثيين غير إعادة القراءة للحداثة بما وصلت إليه في مختلف مناحي الحياة وتشخيص الداء في واقع الحياة. فقد شهدت الحياة والثقافة تجديدا محدودا ومحاصرا بالمجتمع التقليدي والفكر الثبوتي الراكد؛ مما يستوجب القطع المعرفي والوصل الإبداعي التجديدي. فامتصاص رحيق الجديد في الحياة الفكرية والإبداعية وإعادة صهره بروح العصر ومتطلبات التطور مهمة جيلنا والأجيال القادمة. وحقا فان الحرية هي الشرط الأكثر إلحاحا لنقتدر ونمتلك الفضاء الواسع للرؤية الموضوعية لواقعنا.

والدولة اليمنية تتحمل مسؤولية رفع لواء التجديد والحداثة. وبقدر ما تعمل على تجديد نفسها، وتحديث إدارتها وأساليب عملها، بمقدار ما تعمل على تحديث مجتمعها. وتتحمل مؤسسات المجتمع المدني والأدباء والكتاب والمثقفون والمبدعون وأهل الرأي والصحافيون مسؤولية الانفتاح على تيارات الحداثة المختلفة والمتباينة، وقراءة واقع الحال، وغرس شتل الثقافة الحديثة والأفكار النيرة في مجتمع يمتلك قابلية مدهشة للتعاطي مع الجديد.

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

بعتذر الاستاذ محمد المقالح لعدم كتابة كتابة عموده هذا العدد متواصلاً العدد القادم إن شاء الله..

عن الأسير حسين زيد بن يحيى

د. سعودي علي عبيد

نعم إنها نتائج حرب الشمال على الجنوب ومواطنيه، التي لم تنته بعد، فحرب صيف ١٩٩٤ لم تضع أوزارها، كما أن نتائجها وآثارها لم تستكمل كذلك، وفقط الذي تغير، هو أن ما تم حسمه بالآلة العسكرية المدمرة حينئذ، يتم حسمه الآن بواسطة رموز سلطة ٧/٧من عسكريين ومدنيين، تم غرسهم في جنوبنا كمسؤولين في المرافق والإدارات العسكرية والأمنية والمدنية في المحافظات الجنوبية، بدلا من الجنوبيين الذين جرى رميهم بقوة وباحتقار ايضاً، وهذا له علاقة بسلوك المنتصر وزهوه.

لقد باشرتنا رموز نظام٧/٧ في محافظة أبين المنكوبة بهم، بنتيجة جديدة من نتائج تلك الحرب القذرة، وذلك عندما تم استدعاء أحد ابناء هذه المحافظة، وهو الصحفي اللامع والمدافع عن حقوق الانسان والمواطنة المنقوصة، الاستاذ حسين زيد بن يحيى إلى إدارة البحث الجنائي في زنجبار، وذلك في يوم ٢٠٠٦/٣/٢٧م، للتحقيق معه فيما ورد في مقالته التي نشرها في صحيفة «التحديث» العدد (٣٥)، بعنوان «مدير مقوات وعشور سلطاني» وعندما رفض الخضوع للتحقيق، باعتبار أن هذه المسألة ليست من اختصاص إدارة البحث الجنائي، بسبب أن الموضوع يندرج في إطار قضايا حرية الرأي،التي تختص بها نيابة الصحافة والمطبوعات التي لا تتوافر لها ممثلية في محافظة أبين. وبسبب هذا الموقف الصحيح الصادر عن زميلنا الاستاذ حسين زيد، لذا استدعي مرة أخرى إلى نيابة المحافظة، وتم تخييره بين الخضوع للتحقيق الفوري في سرايا النيابة أو السجن الفوري في زنزانة سرايا النيابة ذاتها.

إن قولنا بأننا مازلنا في الجنوب، نعيش وقائع حرب صيف ١٩٩٤م، يتأكد لنا من المعطيات الآتية المؤسسة على المحنة الراهنة التي يتعرض لها زميلنا (بن زيد):

١- إذا عدنا إلى قراءة المقالة المذكورة، سنجدها في الشكل والمضمون، تندرج في إطار الموضوعات السياسية البحتة.

٢- وبالإضافة إلى كون المقالة المذكورة هي من الموضوعات السياسية، فهي ايضا تعرض بمرارة ما تتعرض له محافظة أبين من ظلم وقهر ونهب من تلك الرموز التي تمثل السلطة في عدد من الإدارات والمؤسسات السيادية الهامة، التي تربعت عليها بحكم نتائج تلك الحرب المشؤومة.

٣- إن كل تلك الرموز المتنفذة التي استعرضها الزميل حسين زيد في موضوعه الصحفي ذاك، يحتلون مواقع قيادية على مستوى المحافظة فأولهم هو مدير تموين أمن المحافظة وثانيهم، هو اركان حرب اللواء (٣١٢) مدرع، وثالثهم، هو مدير النجدة، ورابعهم هو مدير مكتب مدير أمن المحافظة،وخامسهم هو ضابط في ادارة المرور، أضف إلى ذلك إن جميع هؤلاء اصبحوا يملكون العقارات المتنوعة وما يتساوى معها من قيم مادية.

٤- لقد اتوا جميعهم إلى هذه المحافظة، وهم لا يملكون شيئاً، فصاروا بلمح البصر مالكين وحائزين لكل شيء، الارض وما في جوفها وما عليها، بما فيها نحن البشر ضعيفي الارادة، وذلك اعتماداً على نهب حقوق مواطني المحافظة الأصليين، الذين صاروا غرباء وعن قريب سيتحولون إلى أقلية، وذلك بفعل الايفاد المنظم للخبرة.

٥- إن سطوة هذه العناصر المتنفذة لم تكتف بنهب وسلب اراضي المحافظة، والسيطرة على حقوق وممتلكات مواطنيها، بل انتقلوا إلى الإدارة غير المباشرة للمؤسسات التي يفترض فيها الحفاظ على العدالة وحمايتها، ونعني بذلك البحث الجنائي والنيابة العامة والمحاكم في المحافظة.

٦- إن الموقف الخاطئ الذي تصرفت نيابة محافظة أبين بموجبه تجاه الزميل حسين زيد، يثبت لنا بالملموس، وبدون أي لبس، صحة ما ذهبنا إليه في قولنا السابق.

٧- إن ما يتعرض له زميلنا حسين زيد، ليس سوى نموذج لما يتعرض له ويعاني منه كل مواطن في هذه المحافظة من سوء حال وتعاسة بالغين، بحيث وصلت إلى كتم اصواتنا التي نعبر بواسطتها عن اوضاعنا المزرية، الناتجة من أفعال هؤلاء العتاة.

٨- إن تحويل قضية الزميل حسين زيد من نيابة المحافظة، للنظر فيها أمام المحكمة، باعتبارها قضية جنائية، وبعد جلسة واحدة يتيمة من التحقيق، لهو دليل آخر على النفوذ الكبير الذي تتمتع به القيادات الشمالية المتنفذة التي وردت اسماؤها في المقالة المذكورة.

٩- عند النظر في شكوى القادة العسكريين المتنفذين ضد زميلنا، التي انابوا المدعو عبدالفتاح الخطيب بتقديمها إلى نيابة محافظة أبين، نلاحظ عدم تطرقهم أو حتى الاشارة من بعيد في هذه الشكوى إلى تلك المسائل التي استعرضها الاستاذ حسين زيد في مقالته تلك، أي تلك المسائل التي لها علاقة بنتائج سلوكياتهم السياسية المتوحشة وثراءهم غير المشروع، بل ما له صلة بنتائج حرب ١٩٩٤م في ابين، وجرى التركيز في شكواهم هذه على عبارة «بائعي الهرد» فقط، التي وردت في سياق الموضوع ذاته، هادفين من ذلك، تحويل المسألة إلى قضية سب وقذف، وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق، والأسباب هي:

١- إن هذه العبارة قد جاءت في السياق العام للمقالة المذكورة التي تتسم بالطابع السياسي الصرف.

٢- إن ما تم استعراضه في هذه المقالة، يتعلق اساساً بنتائج حرب الشمال على الجنوب، والسلوكيات الكثيرة السيئة الصادرة عن تلك القيادات العسكرية المتنفذة، التي يعتبر وجودها في المحافظة مرتبطاً بهذه الحرب ونتائجها.

٣- إننا نضع سؤالاً لعامة الناس، هل يحق للمرء ان يستاء من ممارسته لمهنة شريفة، كأن يكون بائع هُرد، أو حتى ثوم، أوأي شيء آخر، ولا يستاء من إقدامه على ظلم ونهب الناس الذين لا حول لهم ولا قوة، فأيهما يجلب العار لصاحبه حقاً!!!

٤- إن العبارة المذكورة اوردها زميلنا حسين زيد بن يحيى في سياق اثباته للعلاقة الوثيقة بين المراكز القيادية السيادية لأولئك الاشخاص الذين وردت اسماؤهم في المقالة او حتى الذين لم تذكر اسماؤهم، وبين ما يستحوذون عليه من أراض وعقارات وأموال سائلة في المحافظة ومقارنة الوضع الجديد بأوضاعهم قبل أن تطأ اقدامهم هذه الارض.

٥- وفي ضوء ما تقدم، نطلب من اولئك الذين اظهروا استياءهم اوتنكرهم لمهنة «بائع الهُرد» ان يخبرونا عن مهنهم السابقة لمهنتهم الحالية، وقبل كل شيء أن يكشفوا لنا عن وضعهم المادي والاقتصادي قبل أن تطأ أقدامهم ارض أبين.

وأخيراً فإننا نتساءل وبصوت عال: إذا لم يكونوا «بائعي هُرد» بحسب رأي زميلنا حسين زيد، فكيف نفسر تحول هؤلاء إلى مالكي عقارات من كل نوع؟ ومرة أخرى باستخدام السلطة والقوة والنفوذ...

وعوداً على بدء، نرجع لنقول إن حرب الشمال على الجنوب لم تضع اوزارها بعد، وفي ٢٠٠٦/٣/٢٧م تم إعلان البلاغ العسكري رقم (.....) لأسر الصحفي اللامع، والمدافع عن حقوق الانسان والمواطنة المنقوصة في محافظة أبين، الاستاذ حسين زيد بن يحيى.

حين يصبح القاضي.. قابلة!

بلقيس علي اللهبي

الصحافة والقضاء، يعدان سلطتين تعملان لمصلحة المواطن والمواطن، فقط، فحين تنتهك الحكومات او احد أفراد الدولة، سواء كان الفرد شخصية حقيقية أم اعتبارية، يجب ان تقف هاتان الجهتان الى جانب المواطن.

ولا اقصد هنا بالقضاء فقط القاضي وهو جالس على منصة المحكمة، وانما هي كل جهات التقاضي بدءاً من تقديم الشكاوى في قسم الشرطة، انتهاء بما يسمى الضبط القضائي او القضاء التنفيذي الذي يساعد على إنهاء الدعوى واخذ الحقوق وضبط المنتهكين بعد صدور الاحكام.

ولكن في وطن تسود فيه ثقافة: "من قوى صميله عاش"، نجد أن هذه الأجهزة تهتم جدا وبأعلى المستويات ان تنتقد السلطة والنقد قد لايقصد جرح" الكرامة" بل الرغبة في الاصلاح وهو بأي حال لا يزيل سلطات المنتقد، وهو حق طبيعي في بلد يدعي الديمقراطية. نجد السلطات القضائية ترسل اجهزتها في ظلام الليل للقبض على مواطن قبل هروبه بجرمه الكبير بنقده السلطات وموظفيها، الذين هم، بدءاً برئيس الجمهورية وانتهاء بالجندي على الحدود، موظفون يؤدون خدمه لهذا المواطن الذي يمكنه ان ينتقد سوء تأديتهم لهذه الخدمة ويقترح اساليب اخرى لها.

و ما يفترض ان تهتز له اجهزة القضاء والصحافة بكافة اطيافها، هو جريمة انتهاك مواطن لأنهم جميعا موظفون بعقد يأخذون مقابله لحماية هذا المواطن..

أن يغتصب طفل معاق، غير قادر على النطق والحركة ويرمى في بئر ماء ليموت غرقا جريمة تهتز لها اركان الروح الانسانية فكيف تعاملت معها اجهزة الضبط القضائي منذ اغسطس 2005؟! مكان محدد حدثت فيه الجريمة في وقت محدد واكتشفت في وقت يسير من حدوثها، مهما حدث من لعب بمسرح الجريمة، الذي لم يكن سوى ماء في بركه، ليس فقط تقديرا لما يشتعل في جوف أهل الطفل من نار، بل تقديراً لما يترتب على مثل هذا التراخي من تهديد للسلم الاجتماعي الذي يتهم الصحفيون به دائما.

إن الاجرءات البطيئة التي تدير بها الأجهزة القضائية هذه القضية والتي لا تشبه الحنكة والدهاء وسرعة الأداء في قضايا اخرى، التعامل بهذا التراخي في القضايا الأخلاقية تؤدي الى رعب المواطنين وعدم شعورهم بالأمن مما يؤثر على مواطنتهم، وقد يؤدي الى لجوء المواطن الى تخليص ثاراته بطرقه الخاصة مما يؤدي الى نشر"الفوضى" الذي تدفع الحكومات المليارات في سبيل القضاء عليها.

قد يُؤوّل الحديث على انه تحريض على الاجهزة الأمنية التي تحمي(.....) لاادري من؟! وعبد القادر الطفل المعاق او غيره من غير المعاقين، لا يستطيع اللعب بأمان في الشارع!! لا اطلب ان تنزل هذه الاجهزة لتعالج المنحرفين، ولكن المنحرف يعلم ان هناك من يقف له بالمرصاد ما يجعل انحرافاته لا تراوح ذاته العطبة، التي كانت ايضا نتاج قصور ما، في مرحلة ما، من حياة مواطن لا ينعم بالمواطنة..

■■■

وما زال اغتصاب الاطفال، الذي فيه تتضح قوة النصوص القانونية بما فيها من تشديد على عقوبة الاغتصاب للطفل والطفلة على حد سواء، ولم اجد في القانون ما يشير الى هتك غشاء البكارة، لأنه ان كان متوافراً في حالة البنت (لسوء حظها) فهو ليس متوافراً في الولد وكلاهما يتعرض للأغتصاب؟؟!

سوسن تلك الصغيرة، التي فقدت هي وعائلتها اكثر بكثير من غشاء بكاره، يمكن لأي طبيب في عيادة مظلمه ان يعيده لأعتى سيدات الفجر.. او انقى صغيره ضاع منها في لعبة نط الحبل...

في قضية هذه الصغيرة تردد وتكرر الحديث عن هذا الغشاء حتى ظننت ان القانون معلق بذلك الغشاء، وان قاضي التحقيق يجب ان يتحول الى قابله شعبية تخرج الى ام الصغيرة مهللة: "اطمئني عرضك مصون".

لا يهم ان يضرب احدهم بعرض البشرية واخلاقها في زبالة ذاته، بل المهم انه بعد محاولة اغتصاب طفلة قد حافظ –او لم يستطع– على غشاء بكارته، لنتعامل مع الحادث انه حادث صدام يحل بالقاعدة اليمنية "ثلثين بثلث".

التقرير، وإن ترجم بطريقة خاطئة، وان لم يقل ان الغشاء هتك، رغم انه قال ذلك، ورغم ان الطبيبة الروسية رفضت التوقيع على المحاضر القائلة بعدم هتك الغشاء، الا ان التقرير يوضح ان الطفلة اتت بحالة اغتصاب...

الجريمة التي يعاقب عليها القانون هي الأغتصاب لأنها تؤذي الطفل وغير الطفل معنويا وجسديا بالنسبة للجنسين، وليست جريمة غشاء بكاره.

الانتخابي
صفحة توعوية انتخابية تنشر بالتنسيق
مع اللجنة العليا للإنتخابات والإستفتاء
الاربعاء 14 ربيع أول 1427هـ الموافق 12 ابريل 2006 العدد (50)
Wed. 14/3/1427 - 12 Apr. 2006 No. (50)

توعية انتخابية

خصصت هذه الصفحة للتوعية الانتخابية بالاتفاق مع اللجنة العليا للانتخابات. وسنتناول في هذا العدد موضوعاً ذا أهمية للمستهدفين من التوعية وهم المواطنون، الموضوع يتعلق بجداول الناخبين، وسيقدم بشكل أسئلة شائعة نقوم بالرد عليها من خلال قانون الانتخابات والدليل التنفيذي له.

س: ما المقصود بجداول الناخبين؟

ج: يتحدث الباب الثاني من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م، عن جداول الناخبين بالشرح المفصل فالمادة (9)، الفقرة (أ) تقول: "يكون لكل دائرة انتخابية جدول ناخبين دائم تعده لجنة أساسية ولجان فرعية تشكل ويحدد نطاق مهمة كل منها ومقرها بقرار من اللجنة العليا للانتخابات وتمارس مهامها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات والتعليمات المنفذة لذلك".

ب) على اللجان الفرعية موافاة اللجنة الأساسية بالجداول التي تقوم بتحريرها لتفريغها في جدول الناخبين الدائم للدائرة بعد التوقيع عليها من قبل رئيس وأعضاء اللجنة.

- كما يتحدث الفصل الثالث من الدليل التنفيذي لمراجعة وتعديل جداول الناخبين 2006م عن إجراءات تصحيح وتعديل جداول الناخبين وتقول المادة (20) منه: "يكون لكل دائرة انتخابية جدول ناخبين دائم تعده لجنة أساسية ولجان فرعية تشكل ويحدد نطاق مهمة كل منها ومقرها بقرار من اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وتمارس مهامها وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية وهذا الدليل والأدلة الانتخابية النافذة الأخرى".

أما المادة (21) التي تتحدث هي الأخرى عن ذات الموضوع لكنها توضح بشكل آخر عدد الجداول المفروض إعدادها في نهاية الأمر ومن يوقع عليها وماهي الجهات التي تودع فيها، تقول المادة: "يحرر جدول الناخبين لكل دائرة من خمس نسخ ويوقع عليها رئيس اللجنة الأساسية وعضواها وتحفظ الأولى في مقر اللجنة في الدائرة الانتخابية الذي تحدده اللجنة العليا، والثانية في اللجنة العليا للانتخابات، والثالثة في مقر سكرتارية مجلس النواب، والرابعة في المحكمة العليا، والخامسة في مقر فرع الأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالمحافظة.

س: ما هي محتويات جداول الناخبين؟ وهل يجوز أن يقيد الناخب نفسه في أكثر من دائرة انتخابية؟

ج: المادة (10) من القانون تقول بهذا الخصوص: "يشتمل جدول الناخبين في كل دائرة على اسم وبيانات كل مواطن في الدائرة الانتخابية، توافرت فيه في أول يناير من كل عام الشروط الدستورية اللازمة للتمتع بممارسة الحقوق الانتخابية،ولقبه ومهنته وتاريخ ميلاده وموطنه الانتخابي. ولا يجوز أن يقيد الناخب في أكثر من دائرة انتخابية واحدة." - بينما تشير المادة رقم (22) من الدليل الى نفس عبارات القانون مع اضافة بسيطة في نهايتها هي".. وأي بيانات أخرى تقرها اللجنة العليا وفقا للنموذج رقم (2) في الملحق".

س: ما هي الوثائق المطلوبة لإثبات الشخصية والسن القانونية، أثناء القيد؟

ج: لا شك أن هناك ما هو مطلوب ممن يريد تقييد نفسه في جداول الناخبين لإثبات شخصيته وسنه القانونية وتشير الى ذلك المادة (11) من القانون أذ تقول: "على لجان إعداد الجداول التثبت من عمر المواطن الذي يطلب قيد اسمه في جدول الناخبين والتأكد من بلوغه السن القانونية ببطاقة إثبات الهوية الشخصية، أو أي وثيقة رسمية أخرى تحمل صورة صاحبها، أو بشهادة العاقل والأمين، بعد أخذ اليمين منهم.

س: ما هي المدة المحددة لعمل اللجان الانتخابية المكلفة بمراجعة وتعديل جداول الناخبين؟

ج: أجريت عدة تعديلات على المادة رقم (1) الفقرة (أ) من قانون الانتخابات التي تتحدث عن هذا الأمر، وكان آخر تعديل بتاريخ 2006/1/30م بموجب صدور القانون رقم (2) لسنة 2006م بتعديل الفقرة (أ) من المادة (12) من القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء.

كما ينص الدليل التنفيذي لمراجعة وتعديل جداول الناخبين 2006م المادة (3) على ذات النص، وينص التعديل الأخير على:

أ) يتم تحرير جداول الناخبين أو مراجعتها وتعديلها خلال ثلاثين يوماً مرة كل سنتين، وتحتسب مدة السنتين بدءاً من صيرورة جداول الناخبين نهائية، ومرة قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين إلى أية انتخابات عامة أو استفتاء، وإذا كانت الفترة الواقعة بين ميعاد مراجعة الجداول وبين صدور قرار الدعوة تقل عن سنتين فتتم مراجعة الجداول مرة واحدة وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من صدور قرار الدعوة لإجراء أية انتخابات عامة أو استفتاء، ويجوز في حالات الضرورة الفنية تخفيض مدة مراجعة وتعديل الجداول لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً.

س: ما هو الهدف من مراجعة جداول الناخبين بصفة دورية؟

ج: المادة (12) الفقرة (ب) تحدد أهم ما يجب ان يشمله تعديل جداول الناخبين، وتحتوي الإجابة ضمنيا على الأهداف المتواخاة من تلك المراجعة:

ب- يجب أن يشتمل تعديل جداول الناخبين على ما يلي:

1- إضافة أسماء من توافرت فيهم الشروط القانونية لممارسة الحقوق الانتخابية.

2- إضافة أسماء من أهملوا بغير وجه حق في الجداول السابقة.

3- حذف أسماء المتوفين.

4- حذف من فقدوا أياً من الشروط القانونية اللازمة مع بيان سبب الحذف.

5- حذف من أدرجوا بغير حق مع بيان سبب الحذف.

6- حذف من نقلوا موطنهم الانتخابي من الدائرة الانتخابية وإضافة من نقلوا موطنهم إليها.

س: كيف يتسنى لمن قيدوا أسماءهم التأكد من بياناتهم النهائية، ومراجعة الأخطاء؟

ج: لا شك أن القانون لم يغفل هذه الجزئية، لتشتمل العملية الأنتخابية على الشفافية، والوضوح أذ تنص المادة (13) الفقر (أ) على: "تعلق صور رسمية لجداول الناخبين لكل دائرة انتخابية معمدة من رئيس اللجنة الأساسية في الساحات والأماكن العامة في نطاق الدائرة،وفي مراكز المديريات والأماكن التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات وذلك لمدة خمسة أيام، ابتداء من اليوم السادس لنهاية فترة مراجعة وتحرير جداول الناخبين أو تعديلها ويحق لفروع الأحزاب والتنظيمات السياسية في الدوائر الانتخابية خلال المدة المحددة لإعلان الجداول تصوير الجدول المعلن إن طلبت ذلك وعلى نفقتهم.

- أما الفقرة (ب) توضح للمواطن الذي بلغ السن القانونية حقه في إدراج اسمه والمدة المسموح له فيها تقديم طلبه.. اذ تنص على: "لكل مواطن مقيم في الدائرة الانتخابية أن يطلب من اللجنة الأساسية إدراج اسمه في جدول الناخبين الخاص بها إذا كان قد أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق،كما أن لكل ناخب مدرج في جدول الناخبين أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق وتقدم الطلبات إلى مقر لجنة الإعداد لمدة خمسة عشر يوماً ابتداءً من اليوم التالي لإعلان الجداول وتقيد بحسب تاريخ ورودها في دفتر خاص وتعطى إيصالاً لمقدمها ويجوز لكل ناخب أن يطلع على هذا الدفتر".

في ختام مرحلة «ذهاب» الاضواء.. الجولة الثالثة عشرة

مواجهـات حاسمـة.. للزحـف علـى المقدمـة

بعد طول انتظار، حسم اتحاد كرة القدم قضية الاسبوعين الاول والثاني من دوري الدرجة الاولى، واللذين لم يقاما؛ بسبب الازمة التي عاشتها الكرة اليمنية في تلك الفترة. الحسم جاء في قرار تضمن إعادة الجولتين خلال اجتماع اعضاء الاتحاد العام لكرة القدم والتصويت لهذا القرار بالاجماع، وعلى ضوء هذا القرار اسقطت نتائج الاسبوعين من رصيد فرق الصقر والتلال و22 مايو وشباب الجيل وتعاون بعدان؛ الأمر الذي شهد تغيراً كبيراً في جدول الترتيب العام بعد هذا القرار الذي رفضته ادارات الاندية الخمسة المتضررة وتلويحها باللجوء إلى الاتحادين الاسيوي والدولي.

جولة الثواني الاخيرة

ينطلق غداً الخميس مشوار منافسات الدوري العام لكرة القدم لأندية الدرجة الاولى للموسم 2005–2006م في جولته الثالثة عشرة والاخيرة لمرحلة «الذهاب» بلقاعين في غاية الأهمية، حيث سيجمع ملعب الشهداء بتعز لقاء الصقر الساعي لتعزيز تصدره برصيد 21 نقطة مع 22 مايو المتراجع إلى المركز السابع برصيد 14نقطة، وعلى ساحل البحر الاحمر يلتقي هلال الحديدة ثالث الترتيب برصيد 16نقطة مع الشعلة آخر الترتيب برصيد 9نقاط.

الجمعة القادمة تختتم منافسات الذهاب بخمسة لقاءات، فعلى استاد المريسي بالعاصمة يلتقي اليرموك خامس الترتيب برصيد 15 نقطة مع ملاحقه تضامن شبوة سادس الترتيب برصيد 15 نقطة فيما تحتضن الحالمة تعز لقاء الرشيد عاشر الترتيب برصيد 12 نقطة مع أهلي صنعاء وصيف المتصدر برصيد 18 نقطة. وعلى شاطئ المكلا يشهد ملعب بارادم لقاء شعب حضرموت تاسع الترتيب برصيد 13 نقطة مع نظيره شعب إب المتقدم إلى المركز الرابع برصيد 16 نقطة. وعلى الطرف الآخر يحتضن ملعب العلفي بالحديدة لقاء المتراجعين: شباب الجيل ثاني عشر الترتيب برصيد 10 نقاط والتلال الحادي عشر برصيد 12 نقطة فيما يشهد ملعب الكبسي بإب لقاء تعاون بعدان صاحب المركز قبل الأخير برصيد (10نقاط) مع حسان ابين ثامن الترتيب برصيد 13 نقطة.

من جهة أخرى تقام مباريات الإعادة للجولتين الاولى والثانية خلال الفترة 21–28 من الشهر الجاري، على ان تقام مرحلة الإياب ابتداءً من تاريخ 5 مايو 2006م.

تعد مشكلة الاتحاد اليمني للإعلام الرياضي كواقع لنتاج أزمات السنوات الخمس العجاف الأخيرة، حيث أصبح هذا الكيان متنفساً للمتمصلحين، ومرتعاً خصباً لأنصاف الموهوبين، ووسطاً مكتظاً بالأميين، بعد أن تجاوز عدد الناشطين في الكتابة الرياضية نصف قوام الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، فالسفريات باتت مقصد الأغلبية، والموازنات والمشاركات الكارثية هي المبرر لهذا التطلع، قبل أن يضاف اليها الوجاهة والمكانة الاجتماعية.

■ تحقيق: طلال سفيان

الإعلام الرياضي..
مصالح مكرسة.. هوية مفقودة.. وأزمة مفتعلة

مثل الإعلام الرياضي أول مرحلة إندماج في الوطن، مطلع شهر سبتمبر 1989م توحد الإعلام الرياضي في شطري الوطن في كيان واحد. وفي العام 1996م أجريت اول انتخابات للإعلام الرياضي. وكانت الثانية في العام 2000م نتجت بقيادة سرعان ما مزقتها عواصف الانقسامات، «لتحل» من قبل وزير الشباب نهاية العام 2002م، حيث اوكلت مهمة الإعلام الرياضي للجنة مؤقتة أفرزتها انتخابات قاطعها معظم اعضاء الجمعية العمومية نتيجة تدخل ووصاية وزارة الشباب والرياضة.

لفترة طويلة ساد السكون تجاه هذا الكيان. الشهر الماضي وبعد إجراء انتخابات اتحاد القدم وما سبقها من انتخابات العديد من الاتحادات الرياضية، والتي كانت احجاراً كافية لتحريك المياه الراكدة للإعلام الرياضي والتي تمثلت بمطالبة العديد من منتسبي هذا الوسط بإجراء انتخابات فورية للخروج من ازمة سنوات طويلة خيمت على هذا الكيان.

«النداء» اجرت تحقيقاً مستفيضاً مع العديد من الزملاء في حقل الاعلام الرياضي، لطرح وجهات نظرهم في الازمة، وآرائهم في الانتخابات التي ما زالت في انتظار الضوء الاخضر من قبل الوزارة الرياضية.

تسليم الراية

■ فهمي عجران -كاتب رياضي-: طالما وأن العمالقة والاساتذة، مسيطرون على مقاليد الإعلام الرياضي ستظل المشكلة قائمة وتحتاج إلى خطوات حثيثة لتصحيح الوضع الحالي الذي يعيشه الإعلام الرياضي، وهذا يتطلب جهود وتكاتف الشباب للخروج من سيطرة (العمالقة)، ولن يتحقق ذلك، إلا من خلال تضييق الخناق عليهم وعدم السماح لهم بمعاودة التعملق على حساب الشباب مرة أخرى، يكفي ان الوضع الذي يعيشه الإعلام الرياضي من حالات «الهيستيريا» وانتشار الأوبئة، قد تسبب فيه هؤلاء «العمالقة». ومواجهتهم يجب ان تبدأ من الآن. إذا ما اراد شباب الاعلام الرياضي تصحيح الوضع حتى تتاح لهم فرصة قيادة العمل الاعلامي الرياضي، اقول لهم: لا تفوتوا الفرصة مهما كانت الاغراءات! كفانا عمالقة واساتذة! يجب على الحرس القديم ان يسلم الراية لجيل الشباب.

وفيما يتعلق بالتوصيف والتصنيف، فانا اعتبره مجرد ضحك على الدقون أو بمعنى اوضح: «من معنا؟ ومن ضدنا؟»!!

■ صالح الحميدي -المحرر الرياضي بصحيفة «النهار»-: قبل ان نتحدث عن فشل التوصيف والتصنيف، علينا اولا البحث عن السبب في ايصال الإعلام الرياضي إلى هذا الوضع.. ولأسف الجميع يبحث عن خزعبلات ويكتب بخوف عن هذا الوضع بعيداً عن الحقيقة القريبة منهم والتي يدركونها. فالاستاذ القدير عبدالرحمن الاكوع ارتكب جرماً كبيراً في حق اتحادنا وحق زملائنا في المجلس السابق وهو يقر «حل» الاتحاد دون ان يضع أي حلول أو بدائل، وبعد أكثر من سنة اراد ان يصحح الخطأ بارتكاب خطأ أكبر منه، ويتمثل في اللجنة المؤقتة.. التي فشلت في مهمتها فنحن لم نكن بحاجة إلى التوصيف والتصنيف إلا بعد هذه اللجنة الكارثة، التي راحت تبحث عن صيغة الشرعية من خلال تسجيل النطيحة والمتردية وما أكل السبع، حتى زاد الماء على الطحين، وامام هذا الفشل حاولت اللجنة المؤقتة تحميل نقابة الصحافيين المسؤولية حتى تهرب من المحاسبة.. فقد فشلت في كل شيء ونجحت فقط في صرف أموال وموارد الاتحاد. كما اجزم ان الانتخابات هي الحل الاخير، ما لم فإن اتحادنا في طريقه إلى الهاوية.

■ صالح ناجي -محرر رياضي في صحيفة «ملاعب وسيارات»-: الإعلام الرياضي اصبح كاعجاز نخل خاوية، ان جاز لنا التعبير،فمنذ تولي رئيس اللجنة المؤقتة زمام الامور لم ير هذا الكيان الحيوي خيرا، وتحول من كيان فاعل إلى كيان خامل يترنح، بل ويلفظ انفاسه الاخيرة بسبب مزاجية وتصرفات رئيس اللجنة «المؤبدة» لم يعد هناك شيء حسن بالنسبة لكيان كان يحسب له الف حساب. كما ان الإعلام الرياضي اليوم ارتبط اسمه باسم رئيس لجنته المؤبدة كونه الكاتب والمدير والرئيس والسفريات والاعانات، وكل شيء في هذا الكيان الذي يتهالك ويتساقط بسبب الانانية المفرطة لدى رئيس اللجنة المؤبدة. ولا مجال للخروج من هذه الازمة التي وصلت الذروة، إلا بإجراء انتخابات أو إزاحة رئيس اللجنة المؤبدة حتى يتم الوصول إلى صيغة محددة لإجراء الانتخابات.

جبهة متجددة

■ ناصر الحربي -مراسل مجلة «الرياضة اليوم» الاماراتية-: حال الإعلام الرياضي كـ«البيت الخرب» وفي اعتقادي أن ماكرس الخلافات والصراعات في هذا الكيان هو اولا وجود عناصر لا تهمها وحدة الصف؛ لانها تعمل لخدمة مصالحها. وثانيا غياب المرجعية والقدوة إلا من رحم ربي، وثالثة الأثافي هي وجود عناصر اثبتت المواقف والافعال انها الطامة الكبرى في هذا الوسط الذي اصبح مفتوحاً على مصراعيه بفعل عوامل عديدة. اما بالنسبة للدور الذي قامت به اللجنة المؤقتة فهو كبير جداً خصوصاً في ظل كل هذه الخلافات والصراعات على الرغم من ان البعض يعتبرها افرازا لأزمات ماضية، وفي اعتقادي ان ابرز ما قامت به اللجنة المؤقتة هو إيجاد مقر يضم شتات الاعلاميين. اضافة إلى كسر احتكار السفريات وإتاحة الفرصة لعدد كبير من الاعلاميين في مرافقة البعثات الرياضية إلى الخارج. واتمنى من هذه اللجنة الا تترك دورها إلا وقد ساعدت على التهيئة لقدوم مجلس ادارة (منتخب) لهذا الكيان، بعد حل معظلة التوصيف والتصنيف المفتعلة. كما اتمنى ان يحتكم الجميع إلى الصندوق لأنه السبيل الوحيد لفرز قيادة يحترمها الجميع، بعيداً عن التربيطات وتحالفات القوائم التي أعتبرها هزيلة جداً لانها دلت بأسلوب عرضها واثارتها على معاناة الإعلام الرياضي من هكذا افعال تجسد صورة الخلاف والانتهازية التي يمتهنها البعض، مع احترامي لاسماء لها قيمتها ووزنها ضمتها تلك القوائم.

■ علي الريمي -صحفي رياضي-: اللجنة المؤقتة عملت بقدر المستطاع، وان لم يكن بالشكل المطلوب بسبب بعض التداعيات التي رافقت عملها والتي نتج عنها انسحاب بعض الاعضاء منذ البداية والبعض من منتصف المشوار وتلويح البعض الاخر بالتهديد بالاستقالات، كما أن اللجنة ادت المطلوب في مرحلة ربما لم تكن فيها الاجواء مهيئة لتقديم الافضل. كما ان مسالة الانتخابات اصبحت ضرورية جداً ليقرر الصندوق القيادة المناسبة لتسيير شؤون وشجون الإعلام الرياضي.

■ ريام مخشف -مراسل رياضي لصحيفة «صوت الخليج» الاماراتية-: كانت اللجنة المؤقتة على وشك الانتهاء من عملية توصيف وتصنيف الإعلاميين الرياضيين خلال العام الماضي، لكن نتيجة اتفاق وزير الشباب ونقابة الصحفيين، أناطت المهمة بالنقابة، التي فشلت حتى الآن في إخراج القائمة النهائية للصحفيين الرياضيين على اسس ومعايير نقابية سليمة. ونتيجة للوضع السيء الذي يعيشه الإعلام الرياضي تمكن عدد غير قليل من الدخلاء على المهنة من دخول معترك الإعلام الرياضي الذي وجدوه لقمة سائغة للإسترزاق. كما اعتقد ان الحل الوحيد لهذه المشكلة هو إجراء الانتخابات بشرط ان يتم توصيف وتصنيف العاملين في هذه المهنة لاستحقاق الحصول على بطاقة الإعلام الرياضي، وأرى ان العدد المعقول لاعضاء هذا الكيان يجب ألا يزيد على 100 إعلامي؛ إذ لا يعقل ان يكون عدد منتسبي الإعلام الرياضي في اليمن ما يقارب الـ400 عضو، في حين ان الصين -أكبر دولة في العالم من حيث السكان- لا يتجاوز عددهم فيها الـ 300 عضو.

● اعلاميين رياضيين في احدى الفعاليات

باب للتغيير

■ عدنان مصطفى -المحرر الرياضي بصحيفة «الوحدوي»-: اللجنة المؤقتة غير شرعية، والوزارة لم تحترم هذا الكيان من قريب أو بعيد على الرغم من أنها راضية كل الرضا عن الاعلام الرياضي. إلا أن الوزارة لا تريد ان يبقى هذا الكيان في حالة وئام دائم، ورأينا كيف تم رمي ملف الإعلام الرياضي إلى ملعب نقابة الصحفيين التي هي الاخرى بحاجة إلى منشطات وعقاقير من أجل شفائها، فما بالك بالإعلام الرياضي والذي غالبية رواده غير مؤهلين لأن يحملوا هذه الصفة التي للأسف دخلها كل من لا قلم له ولا عقل، إما عن دور اللجنة المؤقتة فهو كبير خصوصا وانها ضمت كافة منتسبيها تحت سقف واحد، إلى جانب أنها أخرجت طابورا طويلا من إطار المحلية إلى الساحة الخارجية التي كانت محصورة على اصحاب المصالح. وبالتأكيد ان الانتخابات هي الحل الشافي لهذه المعضلة كما انه من العيب أن تتساوى كل الاقلام مع بعضها بعد ان تحول الكثير منها إلى مجرد نافخي كير ونفير ومتعهدي زوامل، وحتى تمر على هذا الكيان رياح التغيير، أؤكد ان التوصيف والتصنيف يأتي في المقام الاول بغير ذلك فلا داع لأن نضع الازلام والاقلام في سلة واحدة يختلط فيها الصالح مع الطالح.

■ الخضر الحسني -كاتب رياضي-: ادعو الله ان يجنب إعلامنا الرياضي مهاوي التمزق والتكتل والتشرذم والانحلال.. وحتى لا يحصل هذا ينبغي ان يتحلى الاعلاميون الرياضيون بروح اليقظة الدائمة إتقاءً لمحاولة وأد كيانهم، التي يريد بها البعض ممن فقدوا مصالحهم، جرهم إلى مزيد من التفكك والإنفصال، لذا بعد سماعنا مؤخراً لدعوة تأسيس كيان اخر تحت مسمى «إعلام شبابي» وهي دعوة حق يراد بها باطل.. ففي ظل بيئة ومحيط إعلامي رياضي هش كالذي نعيشه.. وفي ظل وضع غير متجانس كهذا من حيث واحدية الاداء المهني، لابد من ان تظهر مثل هكذا «دعوات» لتفرض امراً واقعا نحن في غنى عنه!! ولا بد ان تقام الانتخابات في اقرب فرصة ممكنة حتى نحافظ على ما تبقى من كياننا ونغلق الباب في وجه اصحاب الدعوات «الكيدية» غير المشروعة.. والاولى أن نصلح بيتنا من الداخل، ومن ثم نبحث عن ما يعزز اللحمة والتجانس في الاداء الاعلامي الرياضي تحت قيادة منتخبة تناط بها مسألة لملمة الصف واحداث الإصلاح المطلوب في بيت الإعلام الرياضي بعيداً عن شبح التلويح بشقه وتجزئته عبر دعوات اطلقها بعض فاقدي القدرة على الاصلاح.

■ عبدالكريم الرازي -مدير تحرير صحيفة «صوت الشباب»-: من أهم المشاكل التي تواجه الإعلام الرياضي هو التكاثر في الكم غير المدروس والذي يشبه «التفريخ» الذي اصاب هذا الكيان في مقتل، بالإضافة إلى عدم وجود ثقافة تمتلك ابسط المقومات على الاقل لدى بعض منتسبي الاعلام الرياضي الذي اصبح مهنة من لا مهنة له، وذلك من خلال الهرولة وراء الماديات والتي كانت سبباً في إعلام رياضي هش يتناول قشور القضايا ولا يغوص في اعماقها، ومن المشاكل ما نشاهده اليوم من حالة فرقة وشتات في اوساط الإعلاميين الرياضيين في الفترة الاخيرة.

كما أن الانتخابات أصبحت اليوم ضرورة لكي لا يبقى الوضع على ما هو عليه بذريعة التوصيف والتصنيف وان تترك هذه العملية برمتها للقيادة الجديدة، كما تعد الانتخابات محطة لمراجعة الوضع القائم حتى تأتي قيادة شرعية منتخبة بدون أي وصاية، حتى تتولى عملية مراجعة ما اصاب كياننا في ظل اللجنة المؤقتة التي ضاعفت من آلامنا وهمومنا وتركت الحبل على الغارب لمن هب ودب بعد ان اصبح لاهم لها سوى السفريات والتعامل بمعايير مزدوجة مع الإعلاميين انفسهم. نحن بحاجة إلى قرار شجاع لإجراء الانتخابات حتى لا تصبح العملية مجرد ديكور، وأن تترك حرية الاختيار للإعلاميين الحقيقيين. وهذه ليست مسالة معقدة كما يصورها البعض، بل بالإمكان العودة إلى آخر جمعية عمومية او الاستعانة بنقابة الصحفيين من حيث الاعضاء المقيدين فيها كإجراء اولي للانتخابات والتي نتمنى قبل اجرائها ان تبادر اللجنة بدعوة الجمعية العمومية لمناقشة وإقرار مشروع النظام الداخلي حتى تتم الانتخابات وفق لائحة تمت مناقشتها وإقرارها من قبل الإعلاميين أنفسهم.

■ علي البيضاني-عضو اللجنة المؤقتة ورئيس تحرير صحيفة «الانصار»-: الوضع الذي يعيشه الإعلام الرياضي في الوقت الراهن ليس له إلا مخرج واحد وهو إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن، على إعتبار أن اللجنة المؤقتة، مع إني أحد أعضائها الذين لا يملكون اي قرار، قد طالت فترتها كما يفترض من هذه اللجنة ان تحدد قانونياً بمدة زمنية لإنجاز مهامها، ولكن للأسف هناك في اللجنة من يتخذ كافة القرارات بشكل فردي دون الرجوع للاعضاء المنتخبين والذين يحق لهم ابداء الرأي في كافة القضايا المدرجة في جدول الاعمال، وان يكون هناك محضر علني يتم فيه التطرق لآراء الاعضاء بالقبول أوالرفض لما يتم في الاجتماعات، ومن الاشياء الغريبة أن هناك بعض الزملاء في اللجنة يبدون ارتياحا ويعكسون تناقضاً، الأمر الذي يضع الكثير من علامات الاستفهام في تصرفات هؤلاء.

كما أؤكد ان إصلاح الوضع لن يتحقق إلا بجهد كل من يملك الغيرة والإخلاص والصدق في خدمة الاتحاد وجميع منتسبيه بغض النظر عن سياسة الفشل الممثلة في «هذا معي وهذا ضدي» كما اننا بحاجة إلى إرساء قواعد التعامل الواضح والمباشر والهادف، والبعد عن سياسة الضرب تحت الحزام التي اصبح يمتهنها البعض بكل اسف، كما تفرض علينا المهنة ان نشد من ازر زملائنا الذين يتطلعون للتغيير إلى الأفضل وأن نحترم رغبتهم في إتمام انتخابات الإعلام الرياضي الذي كلما طالت فترة بقاء لجنته المؤقتة يوماً واحداً ازداد هذا الكيان حسرةً وتفريقاً وصراعا، كما اتمنى من الزملاء المتقدمين للترشح الإعلان عن انفسهم بكل شفافية وتقديم انفسهم دون خوف، فالديمقراطية مساحة حرة ومتنفس للتعبير وهي حق للجميع دون استثناء.

■ عبدالسلام الدبأ -أمين عام اللجنة المؤقتة للإعلام الرياضي-: مشكلة الإعلام الرياضي في بلادنا يمكن أن نسميها بـ«السهل الممتنع» بمعنى أن الحلول متوفرة وبسيطة لكن العمل بها غير متاح..

في السابق قامت اللجنة المؤقتة للإعلام الرياضي بإعداد وتنفيذ عملية الحصر للإعلاميين وأعقبت ذلك بإعداد خطة التوصيف والتصنيف بعد أن أنهت مشروع إعداد اللوائح والتشريعات التي تشمل: النظام الأساسي، لائحة الفروع، اللائحة الداخلية، ميثاق الشرف.. الخ. وكانت اللجنة تسير بثبات نحو الهدف الذي وجدت من اجله لصالح كل الإعلاميين الرياضيين بالرغم من كل الصعاب والعراقيل التي حاول البعض ان يضعها في طريقها ومع ذلك تسامت اللجنة فوق كل الصغائر وفتحت صدرها لتستوعب الجميع انطلاقاً من مسؤوليتها التاريخية في مسيرة الإعلام الرياضي اليمني. ثم جاءالاتفاق الموقع بين وزارة الشباب ونقابة الصحفيين ليضع مشروع التوصيف والتصنيف بيد النقابة وكانت اللجنة تقدم كل التعاون المطلوب مع النقابة في هذا الامر في الفترة الماضية،إلا أن مشكلات النقابة الداخلية قد حالت دون اكتمال العمل حتى اليوم، ومع ذلك فإننا نأمل ان تتمكن النقابة من إنجاز هذه المهمة في أقرب وقت ممكن أو تعتذر عن إكمال هذا العمل ونحن في اللجنة على إستعداد كامل لإنجاز العمل وتحمل مسؤولياته وصولا إلى عقد الاجتماع المأمول للجمعية العمومية وتنظيم انتخابات ديمقراطية ونزيهة يختار فيها الاعلاميون بملء ارادتهم مجلس ادارة جديد يتولى الإنطلاق بالاعلام الرياضي نحو آفاق اكثر تقدماً وإشراقا إن شاء الله.. وهذا ما ننشده جميعاً.

لم يكن أمراً عادياً ولا مألوفاً أو متوقعاً ذلك الغضب السيلي الجارف الذي يثار بهيجان واندفاع قوي... هجوم سيل جامح لم يسمع به كبيرو السن ولا عهده سكان قرية «سنف» بعزلة «مسار» في مديرية مناخة م/ صنعاء.

سيل عرمرم هادر اكتسح كل ما صادفه أمامه: بشراً، مواشي، بيوتاً، اموالاً، شجراً، وطرقاً، ليحول القرية إلى مأساة والمكان إلى خراب والحقول المدرجة إلى أودية وملاط.

إنه مشهد يفقد أمامه العقل القدرة على التصديق، والبصر على الرؤية، والقلب على احتمال وتلقي المأساة.

خمس ساعات أهلك مطر السماء فيها الحرث وحول بيوتاً إلى خواء، وأخرى تركها على حافة الإنهيار.. أناس منحتهم المصادفة والقدر لحظات إضافية من العمر، ومنقذون استغاث بهم الأموات فكانوا هم الضحايا.

هلع ورعب وذعر وخوف ونديب لامسه كل من هرول مسرعاً إلى المكان، على وجوه البشر هناك، تحمل قسماتها قصصاً مأساوية بأكثر من لون ولون.. إنه الماء حين يتحول من رقته وعطفه وحنانه إلى ممارسة العنف والقسوة، وتركب لجج سيوله شهوة الدمار والقتل السريع.

■ تحقيق: علي الضبيبي - تصوير: عبده زايد مرح

● المكان الذي أخذت السيول منه الشاب «عبده» ليجدوه ميتاً بعد ثلاثة أيام على بعد ١٥كم من القرية

في قرية «سنف» بمسار مناخة

الماء حين يتحول عن رقته إلى ممارسة العنف والدمار

شاب ينجو بأعجوبة وآخر يختفي فجأة

الموت ليس في مثل تلك الحالة التي كان فيها «عبده احمد محسن» امراً عجيباً ولا مستغرباً، فالعجيب حقاً هو كيف كتبت الحياةلأخيه «عبدالله» ومنح عمراً آخر حين نجا من موتٍ ذاق بعضاً منه.

كان علىً من لاقى عبدالله ان ينتظر قليلاً حتى يهدأ قبل أن يصف ما عايشه على حافة الحيد والهاوية.

«عبده».. وقبل دقائق من لقاء الأجل المحتوم كان ينقذ أرواحاً من الموت، ويخرج اطفالاً وأناساً من وسط بيت اتخذته السيول، العنيفة والنازلة بقوة من قرية «الحطب»، طريقاً لها، أنقذ مع بعض من ساعده كل من بداخل هذا البيت ولملم ما استطاع لملمته من ما تبقى من أثاث، وبعد أن قرتٍ عينه واطمأنت بالأمان عليهم ركض مسرعاً وسط المطر نحو أخيه الأكبر عبدالله الذي كان يحاول بيده أن يحول توجه السيل نحو أموالهم، فما أن وصل «عبده» تواً إلى المكان حتى رأى أخاه متشبثاً بيديه في شق مطلة يتدفق عليه السيل من كل جانب وهو معلق على حافة حيد شاهق وخطير، حاول إنقاذه عن طريق «غترة» رماها اليه- حاول سحبه ثلاث مرات وفي المرة الأخيرة حدث أمر عجيب انقلبت المعادلة فدفع السيل بالغريق إلى أعلى لتكتب له النجاة في حين سُحب الآخر «عبده» ليسجل من تلك اللحظة في عداد المفقودين.

«وجدت نفسي فجأة خارج المكان والدم يتصبب مني وأخي لم أعد أعرف كيف اختفى، صحت.. عبده أخي غرق.. عبده أخي غرق» هذا ما قاله عبدالله احمد محسن (الناجي) وهو يقص المأساة بلسان يرتجف خوفاً من المشهد وقلباً ينبض حزناً على الشقيق الأصغر «الوفي عبده».

فارق «عبده محسن» (15 عاماً) الحياة بعد أن أكمل دراسته الثانوية وختم القرآن الكريم في دار القرآن بمناخة. أسرته، سكان القرية، عبدالله، نحن، لم نستطع جميعاً تصديق ما حدث، برغم ان ما حدث صحيح، لكن ان يأخذ السيل شاباً من مكان آمن

● منزل ابوايمن حولته السيول الى مجرد اعواد متهالكة

وينقذ آخر من بؤرة الموت الأكيد. إنه الأجل المحتوم المنتظر والرسول الذي لا يخطئ صاحبه... كان الوقت يقترب من الليل، الذي اسدل لحافه الكئيب على وجه النهار، رعود تزمجر، وسحب تصب الماء صباً، وسيول تجرف الأخضر واليابس، وبيوت لاتكاد ترى المكان محفوف بالخطر والبحث عن عبده (الغريق) في تلك الليلة السوداء فيه من المجازفة الكثير. وفي اليوم الثاني عندما لم تصل فرق البحث الاولية إلى خبر عن الغريق اجتمع أعيان القرية وشكلوا فرقاً من كل القرى، موزعة في أكثر من شعب وواد وجهة، للبحث والتحسس عسى خبراً يكونً عسى.

● العائلة الناجية من الغرق

في اليوم الثالث وعلى بعد حوالى 15 كم من القرية عثر على «عبده احمد» بالقرب من منطقة «موسنة» الواقعة على خط صنعاء الحديدة مدفوناً حتى النصف من جسمه.. حيود شاهقة وصخور عملاقة، واشجار وحقول والتواءات كانت هي رحلة الموت والتردي التي قضاها عبده كالقلم في خضم امواج سيل (متهبب) قطع به هذه المسافة الطويلة ليلفظه في تلك الحفرة التي وجدوه فيها مدفوناً دون ان يكسر له عظم كما تشير بعض المعلومات القريبة من مكان الحادث.

وفي منقطة «عتارة» كانت إحدى بنات القرية في طريق عودتها من المورد- كما يقول الزميل خالد السلطان- عندما فوجئت بسيل يداهمها وسط الوادي وابوها يحاول انقاذها عن طريق الشال ايضاً، لكن السيل الذي لا تسكن الرحمة لجبه العاتية اصر إلا أن يقهر الأب بفلذة كبده -إبنته الشابة- فخطفها بقوة امام عينيه اختفت على التو وما وجدوها إلا في اليوم الثاني مرمية في قعر الوادي بعد أن دحرجها السيل لمسافة تصل إلى 8كم من المكان الذي ودعت فيه أباها.

حقول زراعية متراصة بشكل متدرج تعج بآلاف المغارس من البن، ترقص حباتها أمام غصون القات المترنحة بصورة تنافسية بديعة الجمال طوال العام.. هذه المرة كانت هنا مغارس!! فأغلب المدرجات خصوصاً تلك القريبة من ملتقى السيول وتجمع الماء تقطعت اطرافها، وبعضها تحولت إلى «سيلة» «ومسح بها السيل البلاط» كما يقولون.

«جرب» كبيرة طمرتها السيول بوابل كثيف من الصخور والنيس واصبحت مختلطة ببعضها بعضاً تحمل على ظهرها حملاً ثقيلاً.

مدرجات وحقول مجدورة بأحجار صغيرة وكبيرة، كانت تكسو بتربتها وأعلافها صدر الجبل، اجتثت تماماً وما لها من قرار، واصبح صدر الجبل في بعض منه عارياً وكأن الارض قد بُدلت وتغيرت ملامحها.

وجاءت الطرق غماً فوق غم..

الطريق التي تمثل جسراً يربط عزلة مسار بمركز المديرية ومنه ينقل الناس مصروفاتهم واساسيات الحياة الضرورية، كالغاز والبر والجاز وسائر الاشياء، هي الاخرى اصابها الضرر البالغ وقطع اوصالها السيل واعاد القرية إلى سالف عصورها؛ فأصبحت بعض القرى أشبه ما تكون بغرباء تقطعت بهم السبل فلا السيارات المتواجدة داخل القرى تستطيع الخروج منها ولا من في الخارج يستطيع الدخول.. وحسب مصادر محلية، نقلاً عن مهندسي طرقات زاروا المكان، فإن الطرق الآن تحتاج إلى شهور لمعالجة وضعها وإعادة ترميمها وترقيع ما سقط منها خصوصاً تلك التي جرفت بشكل كلي ومسحت معالمها.

كل ذلك إضافٍ على سكان تلك القرى حملاً ثقيلاً وغماً: ارتفعت الاسعار في الدكاكين المحلية بشكل فائق وتحولت تلك المناطق إلى صورة كارثية تجمع كل الوان المصيبة وصرخات الألم.

بيت أبو ايمن وقصة الغرق

بيت تجمع بداخله 18 شخصاً معظمهم من الاطفال والنساء.. فجأة دون توقع، سيل جارف من قرية «الحطب» غدر بالبيت من وراء ظهره، أبى إلا أن يخترق له طريقاً في قلب ذلك المنزل بعد أن تجاوز الغرفة الاولى واخترق بقوة بقية الغرف آخذاً معه كل ما وجده في طريقه من امتعة وفرش وادوات وغيرها. وغرفاً أخرى اقتحمها السَّيل بكل تجهيزاتها واثاثها حتى خرجت السيول من نوافذ الغرف وجدرانها..تلك هي بيت الحاج احمد عبدالله على حسين معصار الملقب بـ «أبو يمن» الذي كتب القدر له ولعائلته واطفاله البقاء؛ عندما تمكنوا من الهرب من الموت بمساعدة الشهيد الشاب غريق تلك الليلة «عبده احمد محسن» الذي انقذهم من الغرفة وهو لا يعرف أنه الغريق بعد قليل حيث لا عاصم له اليوم من أمر الله.

البطانيات وصلت والخيم تعثرت في مناخة

محافظ المحافظة (صنعاء) زار المنطقة في اليوم الثاني من الكارثة ووصل إلى قرية «سنف» الاكثر تضرراً من بين القرى، شاهد، وسمع، وتأمل ثم ذهب وأرسل عدداً من البطانيات والبر والدقيق. فوصل بعضها ووُزع، وتعثر بعضها في الطريق، خاصة الخيم التي عددها -حسب علي عمر- (20) خيمة، حجزت في مركز المديرية من قبل بعض اعضاء المجلس المحلي، تحت مبرر ان توزع على كل مراكز المديرية العشرين. مع العلم أن عزلة «مسار» التي يوجد بداخلها ثلاثة مراكز كما يتحدث الناس وكما توضحها الصور، هي المتضررة الوحيدة فهدمت (5) بيوت في قرية «سنف» و(2) في «بيت شمران» و(1) في «بيت القانص» و(2) في «بني غريف» لكن السؤال الذي يبقى متواجداً في ذهن الكثير من المتابعين هو: لماذا يحاول البعض الكسب حتى ولو على حساب ذوي الفاقة والضرر؟ مع ان الموضوع لا يكلف...!

● لم يتبق من المنزل المتهدم إلاّ هذه الكراكيب الصدئة

● كانت هنا شبه طريق تمر عليها السيارات بصعوبة فأكل السيل ما تبقى منها بشراهة

alnedaa_yemen@yahoo.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 14 ربيع أول 1427هـ الموافق 12 ابريل 2006 العدد (50) Wed. 14/3/1427 - 12 Apr. 2006 No. (50)

الزمالة القسرية

محمد الغباري
malghbari@yahoo.com

مازال بمقدور الغاضبين من أداء مجلس نقابة الصحافيين اليمنيين ان يسجلوا أكثر من ملاحظة على نقابتهم والاداء المهني لمنتسبيها وسيجدون الآلاف من المتعاطفين معهم والمؤيدين لما يطرحونه، بدلاً من تسويق تهم جوفاء بالعمل لصالح احزاب المعارضة او بتشكيل جبهة نضال ايديولوجي...

منذ انتهاء المؤتمر العام الثاني للنقابة واخلاقيات العمل الصحفي هي القضية الغائبة في كل الخلافات والاتفاقات التي افرزت القيادة الحالية وجعلت من نقابة الصحافيين أنموذجاً لتماهي كل الوان الطيف السياسي تحت لواء الانتماء المهني.

الصدام الواضح في المصالح، بين العاملين في المؤسسات العامة، واولئك الذين يعملون لدى الصحف المستقلة او الحزبية، فضلاً عن مراسلي وسائل الاعلام الخارجية، يزيد من مصاعب اي قيادة وقدرتها على حشد الجميع خلف قضية واحدة عدا قضية الحريات والدفاع عنها.

الغالبية العظمى من الصحافيين تتعالى اصواتهم كلما تعرضوا لانتهاك او عندما ترفض لهم طلبات، والقليل جداً من هؤلاء يقدرون بأن سوء استخدام الصحافة، لتحقيق منافع شخصية او للإساءة للآخرين او ابتزازهم، بات يشكل اليوم اكبر تحد لقيادة نقابة الصحافيين والحريصين على اخلاقيات العمل الصحفي وسمعة منتسبيه.

اصدر مجلس نقابة الصحافيين عشرات البيانات -على أقل تقدير- ومثلها من البلاغات المنددة بالانتهاكات التي يتعرض له منتسبو النقابة واستنكروا وتضامنوا مع عشرات آخرين، في الداخل والخارج، غير أنه لم يقف ولو لمرة واحدة امام صحفي اساء استخدام مهنته للتعريض بالناس او ابتزازهم او الاساءة اليهم- مهما كان تقديرنا للخلاف مع المسؤولين او غضبنا من القادة السياسيين أو التجار- فالمنطق وشرف المهنة يفرضان على المجلس وعلينا ان نضع حداً لهذا الانفلات الاخلاقي والبلطجة.

ليس مطلوباً من نقابة الصحافيين ان تتحول الى قسم شرطة او شيخ قبيلة، لكنها تمتلك سلطة أخلاقية، من خلالها تستطيع ان تردع من يسيء لأعضائها. وهناك قواعد اخلاقية طوعية متعارف عليها في كل دول العالم، بل إن كثيراً من المؤسسات الاعلامية المحترمة تمتلك ميثاق شرف خاصاً يكون الدليل المهني للعاملين فيها.

صحيح أن وزارة الاعلام قد اجبرت الكثيرين من اعضاء النقابة على الارتباط بعلاقة زمالة مع دخلاء كثيرين صاروا اليوم يمتلكون صحفاً ومطبوعات، وشخصياً أجهل الكثير من اسمائها، لكن النقابة التي اجمع اعضاؤها على نظامها الداخلي تمتلك حق عدم الاعتراف بعضوية هؤلاء ما لم تنطبق عليهم شروط مزاولة العمل الصحفي.. ليس من المنطق السكوت على مطبوعة تبتز وزيراً أو مسؤولاً للحصول على إعلان ولا علاقة لاخلاقيات المهنة بذلك الحبر الذي يسكب على الصفحات وهو ينضح بالقبح وهتك الأعراض وبالاتهامات القذرة والطعن في وطنية الناس وشرفهم...

ليكن هناك اطار لمائة، أو مائتي، صحفي يقدسون مهنتهم ويحترمون قيمها واخلاقها فذاك أفيد لهم وللآخرين من نقابة قوام عضويتها يتجاوز الألف والألفين، وأنت مرغم على «مزاملة» محترفي الشتم والبلطجة ولهم عليك حق التضامن في مواجهة ضحاياهم..

في ذمار.. قتل ثلاثة من عائلة زوجته قبل أن يسقط قتيلاً

بسبب خلاف أُسري لقي أربعة اشخاص حتفهم في مديرية عنس م/ ذمار - الاسبوع الماضي.

وذكرت المصادر أن الجاني اقدم على خطوة متهورة، مساء الخميس الماضي، عندما تسلل إلى منزل والد زوجته وشرع بإطلاق النار على المتواجدين في المنزل، ليسقط على إثرها والدا زوجته وشقيقها وإصابة زوجته وشقيقتها اصابات بالغة نقلتا جراءها إلى العناية المركزية في احد مستشفيات المحافظة.

الجاني قتل هو الآخر برصاص شقيق زوجته عندما تبادل معه اطلاق النار قبل أن يستقطا صريعين.

يذكر أن الجاني اقدم على هذه الجريمة اثر خلاف بينه وبين وزوجته التي رفضت العودة إلى منزله منذ عام تقريبا - بحسب ما اوردت مصادر «النداء».

ألمانيا تدعم حديقة برلين بـ(8000) يورو

تسلم الدكتور يحيى الشعيبي - أمين العاصمة- منحة مالية قدرها (8000) يورو لصالح حديقة برلين بصنعاء، صباح الاثنين الماضي، والتي قدمتها شركة «بيوتر ونيك» العاملة في مجال صناعة الاجهزة الطبية الخاصة بامراض القلب.

المنحة سلمها البروفيسور «ديترش ادرسون» وهو رئيس مشفى «فيفانيتس» في العاصمة الالمانية برلين.

حضر مراسيم التسليم السفير الالماني بصنعاء/ فرانك ماركوس.

اثناء اختتام ورشة العمل المشتركة التي اقيمت في مستشفى الثورة بصنعاء، واستمرت ثلاثة ايام، بدعم من الشركة نفسها، واجريت خلالها عمليات في مجال الاوعية الدموية وتركيب بعض الاجهزة الطبية من قبل البروفيسور «ادرسون» بمساعدة فريق طبي ألماني.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

زفرة معتقل

ليعذرني الزملاء الاعزاء: كمال العلفي رئيس تحرير «الرأي العام» ومحمد الاسعدي رئيس تحرير «يمن أوبزرفر» واكرم صبرة مدير تحرير «الحرية» على عدم مبادرتي إلى الوقوف مع نفسي في وجه حملة السيوف المشرعة لجز رأسي من خلال التضامن معهم بمختلف اشكال التعبير: الاعتصام، الاضراب، الامتناع عن الكتابة، الصيام عن الكلام، وتأليب واستنفار الداخل والخارج لوقف المذبحة الجامحة بشراهة لم تعد تكتفي بكتم الافواه والانفاس، واغلاق الصحف، واختطاف الصحفيين وضربهم ورميهم في مقالب القمامة وفي البراري المتوحشة، بقدر ما غدت تنزع بعدوانية سافرة لشرعنة شطبهم وتصفيتهم من الوجود.

ليعذرني كمال والزملاء الذين حضروا إلى الزنازين واقفاص الاتهام، ليحاكموا بتهمة الاساءة إلى رسول الله، و هم الذين ارادوا الدفاع عن الدين الاسلامي الحنيف ورسوله الكريم عبر تقديم خدمة صحفية مميزة تنحو منحى النقد والدحض للفعل المشين الصادر عن صحيفة دانمركية مغمورة، ولا تستبعد الالتفات والاشارة لبعض تلك الصور القبيحة بقصد تأمين مشاركة فعالة من قبل جمهور واسع جدير بالخدمة الصحفية الراقية التي تحترم عقله، وتحفز يقظته الواعية وتبصره بحجم الفارق بين الوطن والهاوية، وبين حدود حرية التعبير وحدود احترام الاديان والمقدسات، والشعرة الرفيعة التي لا تكاد ترى حتى تفصل وتصل بين تلك الحدود التي ينبغي ان يترك أمر تقريرها وتقديرها لـ«الجمهور» والقارئ ليحكم فيما يقرأ ويرى تبعاً لمنظار عين عقله، وبمنأى عن أية وصاية أو«فتوى» او تفتيش في الصدور والنوايا.

ولتصفحوا عني ايها الاعزاء: كمال، محمد، وأكرم؛ لأني خذلتكم كنفر كثير وكبير من الصحفيين -كان نقيب الصحفيين المستقيل في طليعة الخذلان- ولأني لم اقم بواجب زيارتكم في السجن ولم اقم بواجب الاحترام لنفسي، ولا بواجبي المهني والاخلاقي الذي يلزمني بحضور جلسات المحكمة ومتابعة وقائع «الموت المعلن» لخرافة الديمقراطية في اليمن، والكوميديا السوداء ونقلها إلى الرأي العام ليعلم بفداحة استشراء الارهاب (المعمم) والمدجج برؤوس «هيدرا» المتنافسة بضراوة على إنجاز القتل.

ولتكن صدوركم على رحابتها المعهودة كيما تعفوا عنا، فأنتم أكبر من أن تطالبوا ذوي الاجساد المعطوبة، المغلولة، المشلولة، والمعتقلة في داخلها ومن داخلها، بحركة أو حراك او بإنطلاق حر، وكتابة جسدية اثيرية.

فمن اين لجسد غير حر أن يمارس الاحتجاج من مبتداه إلى أقصى مداه وهو جسد أسير كما ألف واعتاد، وحبيس للزوايا والتكايا ولا تسري فيه سخونة الهمة والحماسة إلا في «المقيل» ومع «تخزينة القات»؟!

من أين لهذا الجسد المكبل ان ينهض في الصباح وان يعتصم من مطلع الشمس الى مغربها وانتم تعلمون انه حتى الشعب العظيم عندما قام بهبته الكبرى وانتفض في وجه الجرعة الاخيرة في النصف الاخير من العام الماضي.. نعم حتى شعبنا العظيم كان ينتفض بأعلى درجات عنفوانه إلى أن يحين موعد الانسياب القطيعي إلى سوق «القات»، وإلى «المقيل» وينقطع الاضراب، وتتعثر المظاهرة، وينام الاعتصام ويتوقف فعل التغيير بفعل هذا النفس القصير، وبعد استنفاد الانفعالات العارمة والعواطف الهادرة.

اعذرونا أيها الاعزاء، وصدقوني بأننا، فيما نفعل، إنما نتخلى عن انفسنا وعن شرطنا الانساني، وحقنا في حياة حرة وكريمة.

واخيراً.. هلموا بنا لنتضامن معكم ومعنا، ونتحرر من الاعتقال ونخرج من دائرة الخذلان والهوان والامتهان من باب تحرير الذات واستعادتها بابتكار وجهاد كبير ومتواصل ولا يعرف الانقطاع حتى عندما تدق ساعة: «قات»!

في يومهم العربي.. أيتام اليمن مستقبل مجهول وأدوات للترويج الخيري والتجاري

■ كتب - رشاد الشرعبي:

فيما يشبه استراحة المحارب كان "محمد" والحامل على صدره بطاقة تشير إلى هويته كواحد من 600طفل قدموا من دار رعاية الأيتام (الحكومية)، يجلس متكئاً تحت إحدى أشجار حديقة السبعين في منتصف يوم اليتيم العربي وعقب مهرجان احتفائي ودعائي كبير نظمته في الحديقة العديد من المؤسسات التجارية وأيضاً ما توصف بالخيرية أو المدنية.

بدا محمد في استراحة يتمه قبل طفولته غارقاً في تفكير لم يسمح له بالانتباه للحركة البطيئة التي سبقت إلتقاطي لصورته؛ وانتفض ليفشل محاولتي الحديث معه راكضاً للالتحاق بأقرانه من الأيتام الذين اكتظت بهم ساحة الحديقة من دور ومراكز أخرى لرعاية الأيتام فضلاً عن الدار الحكومية.

انتفاضة محمد كانت للالتحاق بصلاة الجمعة عقب تفكير معمق، قطع أحباله صحفي لم يكن الحديث إليه مهماً بالنسبة له أكثر من خطيب الجمعة، المسؤول في إحدى الدور ذات التمويل الإسلامي الخليجي، الذي ركز خطبته على مسيرة وحياة يتيم آخر صنع مجد أمة قبل 14قرناً صارت حالياً تغرق في وحل الضعف والانهزام والمهانة بين أمم العالم.

تحلق الأطفال الأيتام، في الأغلب، حول الخطيب في مكان قصي من الحديقة بالقرب من المكان الذي أقيم فيه مهرجان قبل أقل من ساعة، وفرّ محمد من عنائه أو من خداعه- لا فرق- إلى تحت تلك الشجرة غارقاً في تفكير عميق حول أقرانه من الأيتام خاصة، وأطفال اليمن عامة. المندفعين بأعدادهم التي تتجاوز نصف عدد السكان ويقادون نحو مستقبل مجهول بأجساد نحيلة ووجوه شاحبة مغبرة وابتسامات مفتعلة يوارون خلفها معاناة تتضاعف لدى الأيتام منهم جراء استمرار اتساع مساحة الفقر وارتفاع نسب الأمية والمرض والمتسربين من التعليم وغير الملتحقين به والبطالة وأيضاً سوء وشحة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية المتوفرة في وطنهم.

منتسبو دار الأيتام (الحكومية) بدا حالهم أسوأ من غيرهم بملابس بعضها رثة كحال ملايين آخرين، والبعض الآخر، وهم الأغلب يرتدون زياً موحداً بالوان باهتة وأقمشة رديئه. إلا أن الجميع وحدتهم القبعات البيضاء التي كان منظرها لافتاً في الحديقة، وتتبع - كما يبدو من الشعار والاسم- شركة الخطوط الجوية اليمنية، التي تصدرت بعد مؤسسة الصالح للتنمية الاجتماعية لقائمة الراعين للمهرجان؛ بحكم إدارتهما من شقيقين كما يبدو من اسميهما.

في طرف الحديقة يقع الجندي المجهول وإلى جواره أعمدة ستة ترمز لأهداف الثورة اليمنية التي قادها، في الأغلب، أيتام تلقوا تعليمهم في دار الأيتام، سعوا للقضاء على ما كان يوصف بالثالوث الرهيب "الفقر والجهل والمرض" الذي ما يزال في مرحلة انتعاش وزهو رغم مرور أكثر من 44عاماً على قيام ثورة سبتمبر.

أيتام الدار الحكومية يتوزعون على شكل حلقات تديرها شابات قال رئيس مؤسسة صناع الحياة إنهن يعملن في هذا اليوم وفق برنامج معد سلفاً لتتاح لهم فرصة الرفاهية، مشيراً إلى أن البرنامج اشتمل على مهرجان الصباح ثم الصلاة والغداء وبعدها يمنحون فرصة للعب في مدينة الألعاب المغلقة داخل الحديقة حيث الدخول بتذاكر واللعب مدفوع الثمن. وأوضح لـ(نيوزيمن) رئيس المؤسسة نبيل الصعدي أن لمؤسسته أنشطة متعددة تنفذها في دار رعاية الأيتام الحكومية منذ عام تقريباً عبر ذات الشابات والمشرفين المرافقين لمنتسبي الدار في يومهم العربي.

علي الشجني لم أتمكن من معرفة عمره -الذي لا يزيد عن 11عاماً- بسبب اندفاعه لمحاولة الحصول على فرصة للعب على إحدى الألعاب المجانية التي يكتظ حولها الكثير من الأطفال. قليل منهم زملاؤه الأيتام والذي قال إن هذه فرصتهم الوحيدة للعب والترفيه ولم يسبق له المجيء إلى الحديقة سوى مرات معدودة خلال الإجازات الصيفية عندما يتوفر له مصروف شخصي.

لهفه على اللعب لم يكن السبب الوحيد للتوقف عن استفساره حول أشياء عديدة، حيث كان هناك سبب آخر، لفت نظري؛ عشرات من الأطفال يرتدون ثياباً بيضاء نظيفة ولامعة وعلى أكتاف بعضهم ورؤوس البعض الآخر يضعون غترا (شيلان) حمراء شبيهة بتلك التي كان يهديني إياها والدي أثناء عودته من غربته في الشقيقة السعودية.

هؤلاء هم أيتام من مؤسسة الشوكاني حسب بطاقات الهوية في صدورهم يقودهم رجل بلحية كثة ويميزه عنهم كوت أسود كانوا يبدون أكثر انتظاماً في حركتهم ووجوههم تعكس حسن الرعاية والاهتمام بهم، مقارنة بأقرانهم في الدار الحكومية.

وغير الفتيات اللاتي قدمن من إحدى دور رعاية اليتيمات فرض مجموعة من الأطفال أنفسهم علي لألتقط صورة جماعية لهم بدت هويتهم أوضح من خلال القطعة القماشية التي تغطي صدورهم وتحمل اسم "مركز الطفولة الآمنة".

المركز متخصص بإيواء أطفال الشوارع، كما فهمت من شاب، ظهر لي من خلال تصرفاته معهم أنه مشرف عليهم، واعترف لي بعد إلحاح، أنه حارس المركز وقال إن المركز يتبع مؤسسة الصالح (الحكومية) حسب تأكيد الحارس لمرات عدة ليتدخل آخر رافضاً وصفي لها بأنها ليست حكومية بالقول بلهجة شعبية: "هي تتبع علي عبد الله صالح وهو الحكومة والحكومة حقه والدولة كلها حقه".

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤